



## التعليل بالأسماء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة تحليلية تطبيقية لنماذج من القرآن الكريم)

إبتسام عبد الكريم رمضان عامر

قسم اللغة العربية، كلية الآداب-جامعة عمر المختار - البيضاء ليبيا

Ibtesam2513@yahoo.com

### الملخص:

هدف البحث إلى رصد صيغ التعليل بالأسماء في العربية، والكشف عن الأسرار الدلالية الكامنة خلف التنوع التركيبي لتلك الصيغ، وتطبيق ذلك على النص القرآني، واستخدم لتحقيق غايته منهج التحليل والتفسير لتلك الضوابط التركيبية والدلالية، وكان من أهم نتائجه: أنَّ العنصر التعليلي الاسمي إما أن يكون مصدرًا صريحًا، أو مصدرًا مؤولًا، أو بعض الأسماء الأخرى كالإشارة والمشتقات وبعض الظروف والأسماء الملازمة للإضافة، كما أكد أنَّ التعليل بالمصدر الصريح المنصوب على السببية أصل في بابيه، وما قاله النحاة من أنَّ: أصله أن يُؤدَّى بـ(لام التعليل) ثم انتصب على حذفها قول تنقصه الدقة العلمية؛ لأنه لا يستند إلى وثائق لغوية تثبت صدق رأيهم، والراجع أنَّ التعبير بالمصدر المنصوب لا يكون إلا حيث يُراد التعبير عن معنى العلة مجرداً من أي ظلال دلالية أخرى، وأوضح البحث أن هناك مصادر مؤولة تُشير إلى التعليل دون ذكره صريحاً وهي: (كي، والفعل بعدها)، و(أن، والفعل)، و(أن، واسمها وخبرها)، و(ما، والفعل)، ويبيِّن أنَّ ثمة تفسيرين دلاليين لـ(أن والفعل) تبعاً لمدخلها.

الكلمات المفتاحية: التعليل بالأسماء، المصدر الصريح، المصدر المؤول، الضوابط التركيبية.

### المقدمة:

اللفظة في اللغة العربية تتدفق بالحياة إذا استعملها من له خبرة بفن القول، وأدرك دقة ورودها لما يناسبها من معنى؛ لذا فإنَّ تعدُّد الصيغ اللغوية في الظاهرة النحوية الواحدة لا يكون عشوائياً، كما أنَّ تلك الصيغ لا تؤدي هذا المعنى النحوي بدرجات دلالية متساوية تماماً، فثمة فروق دلالية ترجع في الأساس إلى المكونات الدلالية الخاصة بكل صيغة من تلك الصيغ مع الإقرار بأنَّ الصيغ في مجموعها تسعى إلى غاية مستهدفة هي إبراز هذا المعنى النحوي العام.

والحقُّ أنَّ المتأملَ للمسلك اللغوي في التعبير عن ظاهرة التعليل بالأسماء يتبدى له أنَّ اللغة العربية قد سلكت لذلك طرقاً متعدّدة ذات علاقات مختلفة، وبصيغ متباينة؛ لذا كان مسار هذا البحث يركز على أمرين هما:

أولاً: رصد تلك الصيغ وجمعها بعد أن كانت أشتاتاً متفرقة في مصادر اللغة، وكتب النحو، ويعدُّ هذا - بلا شك - هدفاً يُقصد لذاته.

ثانياً: الاقتراب من الأسرار الدلالية القابعة خلف العناصر اللغوية، وهي التي يصبغها المكوّن الدلالي الخاص بكل عنصر لغوي، ولا شك أنَّ البحث عن المعنى من خلال المكونات التركيبية للمبنى هو غاية ما يسعى إليه علم النحو - من وجهة نظري - ؛ لاقتناعنا بأنَّ فصل المعنى عن النحو إساءة له باللغة؛ إذ يُصبح جسمًا بلا روح كل غايته وصف الجمل والتراكيب وصفاً شكلياً جامداً، وفي وجهة النظر هذه لا أبتدع بدعة، أو أبتكر اختراعاً؛ لأنَّ الرائد في ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي أكّد في كتابه القيم (دلائل الإعجاز) ربط المعاني النحوية بمدلولات التراكيب اللغوية فقال: "إنّا لا نَعْلَمُ شَيْئاً يَنْبَغِيهِ النَّاطِمُ بِنَظْمِهِ غَيْرَ أَنْ يَنْظُرَ فِي وَجْهِهِ كُلِّ بَابٍ وَفُرُوقِهِ"<sup>(1)</sup>، كما قرّر أنّه: "لَا يَكُونُ لِإِحْدَى الْعِبَارَتَيْنِ مِزِيَّةٌ عَلَى الْأُخْرَى حَتَّى يَكُونَ لَهَا فِي الْمَعْنَى تَأْثِيرٌ لَا يَكُونُ لِصَاحِبَتِهَا"<sup>(2)</sup>، ولو لم يكن الأمر كذلك ما كنّا نقبل من اللغة أن تصطنع أكثر من صيغة لغوية لأداء معنى واحد؛ إذ الأقرب إلى العقل والمنطق أن يكون تعدّد الصيغ راجعاً إلى تعدّد الاحتمالات الدلالية فيها.

وقبل الخوض في موضوع البحث وتفاصيله ينبغي التذكير - هنا - بأنَّ مجال البحث فيه لا يختصُّ بالعلل النحوية، أو التعليل بوصفه أصلاً من أصول الفكر النحوي عند النحاة العرب<sup>(3)</sup>، بل هو معنيٌّ بدراسة الوسائل التي تُؤدّي بها وظيفة التعليل داخل الجملة، أو التركيب؛ إذ من المعلوم أنَّ وظيفة التعليل قد تُؤدّي بإحدى أدوات التعليل المعروفة حرفاً كانت أم اسماً، أم بغير أداة تُؤديها كما في التعليل بالجملة، والتّعويل في ذلك على السياق الذي حمل لنا تلك العلّة لتعيين الوسيلة، وهذا البحث سيقصر على (التعليل بالأسماء في العربية بين التركيب والدلالة "دراسة تحليلية تطبيقية") متّخذاً من النص القرآني أنموذجاً للتطبيق كونه أرفع النصوص العربية وأبلغها، واعترافاً بأنّه الشرارة القادحة التي تفجرت منها الحضارة الإسلامية.

(1) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني: (70).

(2) المصدر نفسه: (176).

(3) فقد كثرت التأليف في هذا المجال كثرة تغنيا عن التكرار، ومنها على سبيل المثال: علل النحو لقطرب (ت: 206هـ)، وعلل النحو للمازني (ت: 230هـ)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت: 327هـ)، وغيرها.

وسيتنبع البحث أبحاث أخرى مستقلة تهتم باستقصاء طرائق التعليل بالحرف، والجملة، وغيرهما من الألفاظ؛ سعياً إلى فرزها من كتب اللغة والنحو والتفسير؛ وعملاً على تبويبها، وترتيب قواعدها وأنظمتها، وفقاً لأهميتها العلمية متخذاً من الوصف والتحليل والتفسير منهجاً له، فإذا استقام له ذلك راح يحاول بتواضع أن يدلي بدلوه في بعض مسائل هذه التراكمات مرجحاً، أو مصوّباً، أو رافضاً متى ما أسعفته الحجة وأيدته البراهين.

واقترضت طبيعة البحث أن يتضمن: تمهيداً: يُحدّد مصطلح التعليل، ويوضّح مفهومه، ويبيّن الجهود المبذولة من الناحية في دراسة أسلوب التعليل، ويوضّح الغاية منه في التراكمات اللغوية، ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن مكونات التعليل بالأسماء، وضوابطه التركيبية والدلالية، وقد توزّع في ثلاثة مباحث هي:

**المبحث الأول: التعليل بالمصدر الصريح.**

**المبحث الثاني: التعليل بالمصدر المؤول.**

**المبحث الثالث: التعليل بأسماء أخرى.**

وبعد هذه المباحث الثلاثة تأتي خاتمة البحث ملخّصة لأبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج، تُضاف إلى ميدان الدراسة اللغوية، وفيما يأتي تفصيل لذلك.

#### **التمهيد:**

قبل الشروع في عرض الأنماط التعليلية في التراكمات اللغوية ينبغي أولاً: تحديد مصطلح التعليل، وتوضيح مفهومه مع بيان سبب اقتصار البحث على التعبير بهذا المصطلح بعينه دون غيره من المصطلحات المرادفة له كالسبب والعلّة وغيرهما.

#### **تحديد المصطلح ومفهومه:**

التعليل في اللغة: مصدرٌ من الفعل (علّل)، وقد جاء في اللسان معانٍ عدّة لمادة: (ع.ل.ل) أولها: الشربة الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعاً، وثانيها: الشغل والتلهية من قولهم: (علّله بطعام وحديث ونحوهما)، أي: شغله بهما وألهاه، وثالثها: تبين علّة الشيء، وسببه من قولهم: (هذا علّة لهذا)، أي: سبب<sup>(1)</sup>، وهذا المعنى الثالث هو المعقود من أجله البحث؛ إذ لكلّ فعلٍ واقعٍ سببٌ وغرضٌ يُساق من أجلهما، فلا فعل من دون علّة، أو سبب يوضّح قصد تحصيل الحكم، أو يُفسّر حدوثه، أو وجوده.

(1) لسان العرب: ابن منظور: مادة: (ع.ل.ل): (263\_259/10).

أمّا عن سبب اقتصار البحث على التعبير بمصطلح التعليل دون غيره من المصطلحات المرادفة له فراجع إلى القناعة التامة بأنّه يمكن أن يشملها جميعاً إذا ما صُرف النظر عن تلك المحاولات التي قام بها الفلاسفة، وعلماء أصول الفقه، وبعض النحويين المنصبة على التمييز بين العلة والسبب، أو تلك التي حاولت التوفيق بينهما<sup>(1)</sup>.

ومن يتأمل المعاجم اللغوية، وكذلك أمهات كتب النحو يتبيّن أنّ اللغويين والنحاة في مجال التحديد النظري قد أعياهم إيجاد تفسير واضح لكل مصطلح منهما على حدة؛ لذا وجدناهم في كثير من المواضع يفسّرون الواحد منهما بالآخر<sup>(2)</sup>.

أمّا في المجال التطبيقي فإنّ المرء يستشفّ من حديثهم أنّ هناك فرقاً دقيقاً بين العلة والسبب، ويتّضح ذلك من تسميتهم اللام بـ(لام التعليل)، أو العلة، والباء بـ(باء السببية)<sup>(3)</sup>، وإذا رجعنا إلى هذين الحرفين واحتكنا إلى السياق في كل واحد منهما يتبدّى لنا أنّ مدخول اللام في أغلب الأحوال لاحق للفعل المعلّل قبلها زمنياً، أي: أنّ سياقها يُظهر أنّ الفاعل للفعل المعلّل كان ينوي العلة في ذهنه، ويفكّر فيها قبل الإقدام على الفعل؛ ومن ثمّ يكون التعليل مبنياً على معطيات لاحقة للفعل زمنياً؛ لذا سمّوه تعليلًا بالغاية، أو الغرض، أو لنقل - كما قال الأصوليون - العلة الغائية، أمّا الأمر مع (الباء) فمختلف تماماً؛ إذ إنّها تدخل على ما يكون مسبباً ومؤثراً في حدوث الفعل، وهذا يعني وجوده زمنياً قبل الفعل، ومن ثمّ فالتعليل بالسبب هو تعليل للحدث بمعطيات سابقة له زمنياً، ويمكن تسميته تعليلًا بالسبب، أو بما سمّوه بالعلة الفاعلة .

فالاعتصار إذاً على مصطلح التعليل نابع من القناعة بأنّه يشمل المصطلحين: الغاية، والسبب فإذا كان التعليل بمُعطى لغوي لاحق للفعل المعلّل زمنياً فهو تعليل غاية، وإذا كان بمُعطى لغوي سابق للفعل المعلّل زمنياً فهو تعليل بالسبب.

(1) الدراسات التي فصلت الحديث عن محاولات التفريق والتوفيق كثيرة ينظر منها مثلاً: أسلوب التعليل في اللغة العربية: أحمد خضير عباس: (1\_19)، والتعليل في القرآن الكريم دراسة نحوية: سعيد محمد عبدالله: (14\_17).

(2) يُنظر مثلاً: الخصائص: ابن جني: (1/164)، وشرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأسترابادي: (1/508)، وشرح التسهيل: ابن مالك: (3/149\_150)، ولسان العرب: ابن منظور: مادة: (س.ب.ب)، و(ع.ل.ل): (10/259\_263)، وشرح الأشموني: الأشموني: (2/89).

(3) شرح التسهيل: ابن مالك: (3/149\_150)، والجنى الداني: المرادي: (39\_40)، وارتشاف الصّرب: أبو حيّان: (4/1696).

## جهود النحاة المبذولة في دراسة التعليل :

عالج النحاة العرب التعليل على هامش عنايتهم بالأثر الإعرابي لأدواته؛ ففي الكتاب تحدّث سيبويه عن أدوات التعليل عند حديثه عن إعراب الأفعال المضارعة للأسماء، وعقد لها باباً سماه: "باب الحُرُوفِ الَّتِي تُضْمَرُ فِيهِ (أَنْ)"<sup>(1)</sup>، وتحدّث - أيضاً - عن مواضع ورود (الفاء السببية) في السياق ذاته<sup>(2)</sup>، وجاء من بعده ليقف أثره، ويتبع منهجه في ذلك؛ فهذا المبرّد في (المقتضب) يتحدّث عن التعليل في سياق حديثه عن إعراب الفعل، ونصب أدواته للفعل المضارع بعدها بذاتها أو بإضمار (أَنْ) بعدها<sup>(3)</sup>، وعلى ذلك درج السالكون من بعدهما؛ كابن يعش في شرحه للمفصل<sup>(4)</sup>، وابن الحاجب في كافيته<sup>(5)</sup>، وغيرهما من متقدميهم ومتأخريهم.

ومن الكتب ما خصّ الأداة بالحديث عنها ضمن حديثه عن الأدوات مثل: (سر صناعة الإعراب لابن جني)، و(حروف المعاني للزجاجي)، و(معاني الحروف للرّماني)، و(الأزهية في علم الحروف للهروي)، و(الجنى الداني في حروف المعاني للمراي)، و(مغني اللبيب لابن هشام)، و(رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي)، وما سواها من الكتب التي عُنيت بالحديث عن الأدوات وحروف المعاني. ومن هنا تتبدّى لنا الحاجة إلى دراسة التعليل دراسة مستقلة تتعمّق في تراكيبه، وتكشف الستر عنه في صوره المختلفة، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت التعليل النحوي في بحث مستقل ما يأتي:

- الدراسة التي قام بها الدكتور هادي نهر بعنوان: (التعليل في اللغة العربية)، وفيها "انطلقَ البَاحِثُ مِنَ الظَّنِّ بِأَنَّ صُورَ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَغَيْرِهِ مِنَ التَّرَاكِيبِ اللُّغَوِيَّةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا زَالَ أَكْثَرُهَا عَائِماً مُنْشَعِياً مُتَعَدِّدَ الْمَظَاهِرِ وَالْأَنْمَاطِ، وَهِيَ بَعْدَ هَذَا تَقَارِيقُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالنَّقْصِيرِ، وَلَا يُمَكِّنُ لِلدَّارِسِ أَنْ يُحْصِيَهَا إِنْ لَمْ يَنْظُرْ تَقَارِيقَهَا وَأَنْمَاطَهَا بِمَا يُمَكِّنُهُ مِنْ تَحْدِيدِ مَا هِيَ تَحْتَ وَاسْتِنْبَاطِ نِظَامِ كُلِّ مِنْهَا"<sup>(6)</sup>.

(1) الكتاب: سيبويه: (9\_5/3).

(2) المصدر نفسه: (33/3، 34، 36، 38، 39، 88، 90، 92، 97).

(3) المقتضب: المبرّد: (6/2، 7، 9، 14، 15، 39، 72).

(4) شرح المفصل: ابن يعش: (131\_128/5).

(5) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأسترباذي: (63/4).

(6) التعليل في اللغة العربية: هادي نهر: (317).

- الدراسة التي قام بها الدكتور محمد مصباح أحمد بعنوان: (أدوات التعليل في النحو العربي جمعاً ودراسة)، وقد عنيت ببحث واستقصاء أدوات التعليل في العربية، ومناقشة أقوال النحويين، وآرائهم في أدائها لهذا المعنى حروفاً كانت، أو غيرها، وكان من أهم نتائجها أنها وحدت بين مفهوم (العلّة، والسبب)، وأكدت أنهما مترادفان؛ إذ هما بمعنى واحد، كما قرّرت أنّ أداء الأداة لمعنى التعليل قد تفيد القراءات القرآنية، أو يفهم من سياق الكلام، وما فيه من قرائن<sup>(1)</sup>.
  - حظي كذلك أسلوب التعليل في اللغة العربية بدراسة مستقلة قام بها الباحث أحمد خضير عباس، وعنوانها: (أسلوب التعليل في اللغة العربية) مفضلاً فيها الحديث عن محاولات بعض الفلاسفة، وعلماء الأصول والنحويين التفريق بين مصطلحي (العلّة، والسبب)، ومحاولات بعضهم الآخر للتوفيق بينهما، والتعمق في بحث أدوات التعليل الأحادية والثنائية والثلاثية والرباعية<sup>(2)</sup>.
- وغاية ما تقدّم أنّ نُبَيّن أنّ هذه الدراسة ليست بمعزلٍ عمّا تقدّمها من دراسات، بل أفادت إضافة مستمّدة قوتها من القرآن الكريم، الذي هو لحة البحث وسداه، فأخضعت ثمرات الدراسات السابقة للفحص والمراجعة، وتبيّن بالمعالجة النصيّة بعض ما لم يتبيّن في قواعد النحو التنظيرية.

#### فائدة التعليل:

يلجأ الإنسان بفطرته عند رؤيته حدثاً ما إلى البحث عن علّة حدوثه، ويجد في صميم طبيعته باعثاً يدفعه إلى محاولة تعليله ذلك؛ لأنه استقر في نفسه أنّ لكل شيء سبباً، ولكل معلول علّة، وهذا من أوائل ما يدركه البشر في حياتهم.

فمبدأ العلية إذاً مبدأ عقلي يجعل الإنسان دائماً يواجه السؤال: (لماذا؟)<sup>(3)</sup> حتى إذا خفي عنه سبب الحدث، أو جهله أثار ذلك في نفسه العجب؛ ولذا قيل: (إذا ظهر السبب بطل العجب)<sup>(4)</sup>.

من أجل ذلك قد نلاحظ أنّ ذكر التعليل يغني النفس عن البحث عن السبب، ويجنبها الانشغال بالعجب، فينحصر التأثير والانفعال بالثقة والاطمئنان إلى ما يقال؛ ولذا صرّح العلوي بـ: "أنّ إثبات الشيء معللاً أكد من إثباته مجرداً من التعليل"<sup>(5)</sup>، فقله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ (الحج: 1) فيه أنهم أمروا بأن يتقوا الله ربهم، ولعل ذكر الأمر وحده لا يحملهم على التقوى

(1) أدوات التعليل في النحو العربي جمعاً ودراسة: محمد مصباح أحمد: (1، 2، 36).

(2) ينظر أيضاً: أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم: يونس عبد مرزوق الجنابي: (103\_192).

(3) الفلسفة نشأة وتطوراً: محمد بدر الدين الصاوي: (278\_279).

(4) ينظر: حاشية الملوي على شرح المكودي: شهاب الدين أحمد بن عمر الملوي الأزهرى: (125، 126).

(5) الطراز: العلوي: (138/3\_139).

فذكر هول الساعة تعليلاً لجوبها، وحملًا لهم على الامتثال للأمر؛ ولهذا فالتعلييل يفيد التقرير والأبلغية<sup>(1)</sup>، "فهو نوعٌ من أنواع التأكيد والتثبت والاطمئنان بصحة الخبر أو الحكم، وذكر الشيء معللاً مما يقوي تأثيره في النفس وثقتها به"<sup>(2)</sup>.

### المبحث الأول: (التعلييل بالمصدر الصريح)

ورد التعلييل بالأسماء لفظاً صريحاً عند النحويين في باب المفعول له، أو من أجله، كما ورد مؤولاً عند حديثهم عن نواصب الفعل المضارع، وعند حديثهم عن معاني الأدوات والحروف، وفي هذا المبحث سيعرض البحث صيغ التعلييل الاسمية الصريحة مثل: المفعول له، والحال، ويفرد مبحثاً آخر للحديث عن التعلييل بالأسماء المؤولة، وسيناقش الضوابط التركيبية والدلالية لكل منها في ضوء التطبيق على النص القرآني.

#### أولاً: التعلييل بالمصدر المنصوب مفعولاً لأجله:

إن المتأمل لمؤلفات النحاة القدماء يلحظ أنهم قد حددوا ضوابط جوهريّة من خلال تتبعهم للعنصر التعليلي (المفعول لأجله) في الاستعمال اللغوي، وهذه الضوابط تتبدى من منحيين: الأول: صيغي تركيبية، والثاني: دلالي:

#### أما الضابط الأول فيتمثل في كون هذا العنصر:

- أ) مصدرًا، فالمصادر على حد قول ابن يعيش: "هي أغراضُ الفاعلين في أفعالهم"<sup>(3)</sup>، وإنما وجب أن يكون مصدرًا؛ لأنه علة لوقوع الفعل، والداعي إنما يكون حدثًا لا عينًا<sup>(4)</sup>، ولا شك أن الفعل المراد بيان سبب وقوعه يتضمّن الدلالة على الحدث، ومن المنطق أن الحدث يكون سببًا في وقوع حدث آخر<sup>(5)</sup>.
- ب) ضرورة كون العامل فيه من غير لفظه، وإنما وجب أن يكون عامله من غير لفظه من جهة أن المفعول له علة للفعل، والشيء لا يكون علة لنفسه<sup>(6)</sup>.

(1) الإتيان في علوم القرآن: السيوطي: (201/2)، وينظر: معترك الأقران: (1/372).

(2) التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية: هادي نهر: (47).

(3) شرح المفصل: ابن يعيش: (231/4).

(4) المصدر نفسه: (449/1).

(5) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة: (177).

(6) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأسترباذي: (510/1)، وشرح الأشموني: (480/1).

أما الضابط الدلالي فيتمثل فيما ذكره من كون هذا المصدر من أفعال النفس الباطنة<sup>(1)</sup>، أو على حد قول الرضي من أفعال القلب؛ "لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح كالضرب، والقتل تتلشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل، وأما أفعال الباطن كالعلم، والخوف، والإرادة فإنها تبقى"<sup>(2)</sup>.

وقد ربط الرضي بين هذا الضابط وضابط دلالي آخر، وهو: "أن يتقدم وجوده على مضمون عامله، نحو: قعدت جبناً"<sup>(3)</sup>، فالجبن معنى حاصل يتوصل به إلى إبراز سبب القعود، أي أن التعليل - هنا - بالسبب، وأما إن كان غرضاً "فلا يلزم كونه فعل قلب؛ نحو: ضربته تقويماً، وجنته إصلاحاً"<sup>(4)</sup>، وكلا هذين المعنيين يقيد ورودهما ضابط دلالي آخر، هو: صلاحية المصدر للوقوع في جواب: (لم فعلت؟) وهذا هو المراد من قول سيويه: "باب ما ينتصب من المصاير؛ لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب؛ لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله، لم كان؟..."<sup>(5)</sup>.

ولا شك أن اجتماع هذه الضوابط توجب اللحمة المعنوية، واللفظية في التركيب، وتضفي على عناصره علاقة ترابط قوية تجعل التركيب يستغني عن وجود رابط لفظي محسوس؛ إذ إن علاقة الارتباط بين عناصر التركيب أقوى من الربط؛ "لأن سبيل الارتباط العلاقة المعنوية، وسبيل الربط اصطناع العلاقة المعنوية برابط لفظي"<sup>(6)</sup>.

إن وثاقة العلاقة بين المفعول لأجله مع فعله تختلف مثلاً عن علاقة المفعول معه بالفعل؛ إذ إن "دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالاته على المفعول معه؛ وذلك لأنه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته، أو لم تذكره؛ إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلة، وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب"<sup>(7)</sup>.

ولعل ما يبرز تلك العلاقة أكثر ما نص عليه النحاة إلى جانب ما قدمنا من ضوابط تتمثل في

(1) لا من أفعال الحواس الظاهرة كالقتل والضرب، وينسب هذا الرأي إلى ابن الخباز وغيره. يُنظر: شرح ألفية ابن معطي: ابن الخباز: مخطوط مصور ورقة: (73).

(2) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأسترياذي: (513/1).

(3) المصدر نفسه: (508/1).

(4) المصدر نفسه: (513/1).

(5) الكتاب: سيويه: (367/1).

(6) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة: (166).

(7) شرح المفصل: ابن يعيش: (450/1).

اشتراطهم أنَّ هذا المصدر ينبغي أن يُشارك فعله في أن يكون فاعلها واحد؛ وذلك لأنه "علةٌ وعُدْرٌ لوجود الفعل، والعلةُ معنى يتضمَّن ذلك الفعل، فإذا كان متضمِّناً له صارَ كالجُزءِ منه، يقتضي وجوده وجوده، وإذا كان ذلك كذلك، فإذا فعلَ الفاعلُ هذا فقد فعلَ ذاك، نحو: (ضربتهُ تقويماً له وتأديباً)، فكما أنَّ الصَّربَ لك فكذلك التقويمُ والتأديبُ لك" (1).

كما اشتراطوا أيضاً ضرورة مشاركة المصدر فعله في الزمن، أو على حدِّ قول ابن يعيش: (مقارنٌ له في الوجود) معللاً ذلك بكونه "علةُ الفعل فلم يجز أن يُخالِفهُ في الزَّمانِ فلو قلت: (جئتُك إكراماً الزَّائر أُمس) كان محالاً؛ لأنَّ فعلَكَ لا يتضمَّن فعلَ غيرِكَ" (2)، ثم يختم ابن يعيش تلك النصوص النافذة بما يُشير إلى وثاقة العلاقة بهذا النص الرائع الكاشف؛ إذ يقول: "إنَّ الفعلَ لما تضمَّن المفعولَ له، ودلَّ عليه، وكان موجُوداً بوجوده أشبهَ المصدرَ الذي يكون من لفظِ الفعل، نحو: (ضربتهُ ضربةً وضرباً)، فكما نصبت (ضربةً)، و(ضرباً) بِ(ضربتُ) من حيثُ إنَّ الفعلَ كان متضمِّناً ضروبَ المصادِرِ ودالاً عليها، كذلك نصبت المفعولَ له إذا اجتمعَ فيه الشرائطُ المذكورة، نحو: (ضربتهُ تأديباً)، وصارَ في حكمِ (أدبتهُ تأديباً) إذا كان نوعاً من الأول، وإن لم يكن من لفظه" (3).

ويعني هذا النص بوضوح العبارة أنَّ علاقة الترابط بين المفعول له، وعامله تشبه العلاقة بين المفعول المطلق، وعامله، ومعلوم أنَّ علاقة المفعول المطلق بعامله علاقة قوية ومتينة لا تحتاج إلى رابط؛ لأنها تتبنى على تكرار الكلمة بنفسها، أو بمرادفها عن طريق المصدر؛ لذا فهي أشبه بعلاقة الشيء بنفسه؛ لكونه مصدرًا لجأت إليه اللغة لتأكيد عامله.

وفقد شرط من هذه الشروط يؤدي إلى خلل في علاقة الترابط هذه فتضعف معه العلاقة بين الطرفين؛ ولذا لا يحسن والحالة هذه أن يأتي منصوباً، بل يتحتم جلب عنصر من عناصر التعليل الأخرى؛ لجبر الضعف الذي اعترض التركيب، فتتحول العلاقة بين الطرفين من ترابط موجود بالفعل إلى علاقة ربط موجودة بالقوة، ويذكر ابن يعيش أنه: "إذا فقد شرط من هذه الشروط خرج عن شبه المصدر، وجرى مجرى الأسماء الأجنبية" (4).

(1) شرح المفصل: ابن يعيش: (451/1).

(2) المصدر نفسه: (451/1).

(3) المصدر نفسه: (452/1).

(4) المصدر نفسه: (452/1).

وما انتهينا إليه من أنَّ فقد شرط من شروط النصب يجعل التركيب مفتقداً لتلك الصلة الحميمة ممَّا تتحتمُّ معه وجود عنصر رابط لتلك الأجزاء؛ ليجبر ما أصابها من خلل، يجعلنا لا نتفق مع النحاة في أنَّ الأصل في المفعول له أنَّ يكون مجروراً باللام، يذكر سيبويه في قوله: "فَعَلْتُ ذَاكَ أَجَلَ كَذَا وَكَذَا، فَهَذَا كُلُّهُ يَنْتَصِبُ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: (لَمْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا؟)، فَقِيلَ: لِكَذَا، وَكَذَا، وَلَكِنَّهُ لَمَّا طَرَحَ اللَّامَ عَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ"<sup>(1)</sup>.

كما ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني في قوله: "وَكَانَ الْأَصْلُ أَنَّ تَأْتِي بِـ(اللام)، فَتَقُولُ: جِئْتُ لِإِكْرَامِ، ثُمَّ تُرِكَ لِأَنَّ الْحَالَ تَدُلُّ عَلَيْهِ فَلَمَّا حُذِفَ نَصَبٌ مَا بَعْدَهُ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ مَا يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ"<sup>(2)</sup>، ويكفي هذان النصان لإثبات الرأي للنحاة، فالمقول عنهم في ذلك كثير، وعندي أنَّ قضية الأصلة والفرعية لا ينبغي أن تُلقى هكذا من دون سند أو بيّنة؛ إذ لم تُتَح لهم، ولا لنا الوثائق التاريخية التي تثبت أي الاستعمالين هو الأصل.

ومن ثمَّ فإنِّي أميل إلى القول بأنَّ كليهما قد ورد في اللغة مقصوداً لذاته، ولههدف دلالي لا يستطيع الآخر تحقيقه انطلاقاً من أنَّ "كُلَّ عُدُولٍ مِنْ تَغْيِيرٍ إِلَى تَغْيِيرٍ لَا بُدَّ أَنْ يَضَحِبَهُ عُدُولٌ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى، فَالْأَوُّجُهِ النَّعْبِيرِيَّةُ الْمُتَعَدِّدَةُ إِنَّمَا هِيَ صُورٌ لِأَوُّجِهِ مَعْنَوِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ"<sup>(3)</sup>.

وسوف يُثبت هذا البحث أنَّ التعبير بالمصدر منصوباً لا يكون إلاَّ حيث يُراد التعبير عن معنى العلة مجرّداً من أيّ ظلال دلالية أخرى سوى التكنيف على جانب الحدث المفاد من المصدر مجرّداً، ومن يتأمل التراكيب القرآنية يجد مصداق ذلك، ويتبيّن أنَّ التركيز قد انصبَّ على الحدث المفاد من المصدر المنصوب، يقول تعالى:

- وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ (البقرة: 207).
- ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ﴾ (البقرة: 243).
- وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ (الإسراء: 31).

ف(ابتغاء مرضاة الله) هو الغرض المطلق من بيع الأنفس، و(حذر الموت) كان السبب في الخروج من الديار، و(خشية الفقر) هي تعليل النهي عن قتل الأولاد، وهكذا لا يرد المصدر منصوباً إلاَّ عند التعبير عن معنى العلة مجرّداً من أيّ ظلال دلالية أخرى، أمّا عندما يرد التركيب مقترناً بعنصر رابط من عناصر التعليل كـ(اللام) حتّى مع توافر شروط النصب فإنَّ الأمر جدُّ مختلف، وليس بالصورة التي

(1) الكتاب: سيبويه: (369/1) .

(2) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني: (666/1) .

(3) معاني النحو: فاضل صالح السامرائي: (9): (المقدمة) .

صورها لنا النحاة مجرد شكل لفظي تحوّل به التركيب من حالة نصب إلى حالة الجر، إنّما كان ذلك لإضفاء معنى دلالي قام به المكون الدلالي لهذا الحرف بعينه، فقولهم<sup>(1)</sup>:

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جَبَر . وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِر .

يختلف دلاليًا عن التمثيل البديل للنحاة: (من أَمَّكُمْ رغبة فيكم جبر)، ففي البيت بيان للعلّة مع إفادة مدخول اللام مزيدًا من الاختصاص، والتوكيد يبرز أنّ مَنْ يقصدهم لا يهدف إلّا إلى الرغبة في النوال منهم لا لشيء آخر، وهو معنى لا يفهم من المصدر المنصوب الذي ينقصه معنى الاختصاص المفهوم من اللام، ولا شك أنّ هذا المعنى الدلالي الزائد يفسر لنا عدول اللفظ من حالة النصب التي ترتبط فيها أجزاء التركيب معتمدة على عملية تداعي المعاني، ومفهمة معناها من مجرد الائتلاف بين عناصرها إلى علاقة ربط متصور فيها افتقاد التركيب لتلك الصلة الحميمة بين أجزائه؛ حتّى احتيج فيها إلى هذا العنصر الرابط المؤدي إلى حالة الجر .

وقد وقع البحث في حاشية الشريف الجرجاني على الكشف على نصّ مهمّ يكشف عن سرّ دلالي في الفرق بين التعليل بالمصدر، والتعليل باللام، ويؤكد ما ذهب إليه البحث من أنّ التعليل باللام لا يكون إلّا حيث يُقصد معنى آخر لا يكون في المصدر المنصوب؛ إذ يذكر معلقًا على قول الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: 8) لِمَ انتصب المصدر في قوله (وَزِينَةً)، وجاء مقترنًا باللام في قوله: (لِتَرْكَبُوهَا)، فالعلّة عند الزمخشري أنّ الركوب فعلُ الْمُخَاطَبِينَ، وأما الزينة ففعل الزائن الخالق<sup>(2)</sup>، فانتصاب المصدر؛ لاتحاد فاعله مع فاعل الفعل المعلن، وأما الركوب فهو فعل مخاطبين، ويعلق الجرجاني على ذلك بقوله: "كَانَ مِنَ الْمُمكنِ مَجِيئُهُمَا مَعًا بِاللَّامِ فَيَأْتِيَانِ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ، وَلَا غَرَوُ فِي ذَلِكَ، فَالسُّؤَالُ قَائِمٌ وَالْجَوَابُ الْعَتِيدُ عَنْهُ أَنَّ الْمُقْصُودَ الْمُعْتَبَرُ الْأَصْلِي فِي هَذِهِ الْأَصْنَافِ هُوَ الرُّكُوبُ، وَأَمَّا التَّزْيِينُ فَأَمْرٌ تَابِعٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ قَصَدَ الرُّكُوبُ فَافْتَرَنَ الْمُقْصُودُ الْمُهْمُ بِاللَّامِ الْمُفِيدَةَ لِلتَّعْلِيلِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ أَهْمُ الْغَرَضَيْنِ، وَأَقْوَى السَّبَبَيْنِ، وَتَجَرَّدَ التَّزْيِينُ تَنْبِيهًا عَلَى تَبَعِيَّتِهِ، أَوْ قُصُورِهِ عَنِ الرُّكُوبِ"<sup>(3)</sup>.

(1) الرجز بلا نسبة يقول فيه صاحبه: مَنْ قَصَدَكُمْ رَغْبَةً فِي الْعَطَاءِ أَغْنَيْتُمُوهُ، وَمَنْ نَاصَرْتُمُوهُ ظَفَرَ، وهو من شواهد: أوضح المسالك: ابن هشام: (32/2)، وشرح التصريح: الأزهرى: (336/1)، وشرح الأشموني: الأشموني: (483/1).

(2) الكشف: الزمخشري: (572/2).

(3) حاشية السيد الشريف زين الدين أبي الحسن الحسيني: الجرجاني: (402/2).

ولا شكَّ أنَّ هذا التفسير الدلالي الرائع يؤكِّد ما ذكرناه سابقاً من أنَّ المصدر المنصوب مفعولاً لأجله لا يُراد به إلا إظهار معنى التعليل دون إضافة معانٍ أخرى عليه، بخلاف التعليل بـ(اللام) التي تضيف على مدخولها مزيداً من التأكيد بفعل الاختصاص والتوكيد، وهما من مكوناته الدلالية.

#### ثانياً: التعليل بالمصدر المحتمل للسببية والحالية:

عرفنا أنَّ الضابط النحوي للمفعول لأجله هو ارتباطه بعامله في علاقة لا تعدو فائدتها الدلالية أحد أمرين: إمَّا تعليل الحدث بسببه، وإمَّا تعليل الحدث بغايته، والتعليل السببي هو: تعليل للحدث بمعطيات سابقة له زمنياً، والتعليل بالغاية هو: تعليل للحدث بمعطيات لاحقة له زمنياً.

وإذا انتقلنا إلى الضوابط النحوية للحال وجدناها تأخذ أيضاً منحنيين: أولهما تركيبى، وهو كونه وصفاً مشتقاً، والثاني: دلالي، وهو كونه مبيناً لهيأة صاحبه، ولصفته بوصفه واقعاً في جواب: (كيف)؛ فعلاقة الارتباط قائمة بين الحال وصاحبها، لا بينها وبين عاملها؛ ومن ثَمَّ فالفوارق التركيبية والدلالية تبدو واضحة بين المفعول لأجله والحال، غير أنَّ اللغة لم تعترف بتلك الفوارق القاطعة؛ إذ ورد فيها نماذج لتراكيب مصدرية يوحى ظاهرها بكونها صالحة لوظيفتين أو أكثر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ (الرعد: 12)، فابن هشام عندما تعرَّض لهذه الآية علَّق بقوله: "تَخَافُونَ خَوْفاً وَتَطْمَعُونَ طَمَعاً... أَوْ خَائِفِينَ وَطَامِعِينَ، أَوْ لِأَجْلِ الْخَوْفِ وَالطَّمَعِ [كَمَا] تَقُولُ: (جَاءَ زَيْدٌ رَغْبَةً)، أَي: يَرْغَبُ رَغْبَةً، أَوْ رَاغِبًا، أَوْ لِلرَّغْبَةِ"<sup>(1)</sup>، وأضاف بأن ابن مالك يمنع الأول، وابن الحاجب يمنع الثاني<sup>(2)</sup>.

والمتمائل في التراكيب اللغوية يلحظ أنَّ احتمال اللفظ لوظيفتين، أو ثلاثة في التركيب الواحد جائز؛ لأنَّ الظاهر الدلالي لتلك التراكيب يوحى بمرونة واضحة تجعلها صالحة لكليهما، أو لجميعها، ويتحقق ذلك إذا عددنا زوايا الرؤية للتركيب الواحد، أي: نظرنا للمصدر من حيث علاقته بعامله، أو صاحبه، فمن حيث علاقته بالعامل قد تكون العلاقة بينهما علاقة علَّة بحدث مذكور، أو علاقة تأكيد له، أمَّا عند النظر إلى علاقة المصدر بصاحبه فهي علاقة ملابسة قائمة على بيان هيأة هذا صاحب عند وقوع الحدث. وقد جاء في القرآن الكريم كمَّ لا بأس به من التراكيب الشاهدة على ذلك، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

(1) مغني اللبيب: ابن هشام: (294/2).

(2) المصدر نفسه: (294/2). والعلَّة في منع الأول عند ابن مالك عدم جواز حذف عامل المصدر المؤكِّد إلا فيما استثنى، وفي منع الثاني عند ابن الحاجب أنَّ التجويز يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ (الأنفال: 47)؛ إذ أورد النحاس أن (بطراً ورياءً) في الآية منصوبان على الحالية<sup>(1)</sup>، وتبعه في ذلك ابن الأنباري<sup>(2)</sup>، في حين ذكر العكبري وظيفة العلة، والحالية؛ إذ قال: إِنَّ "بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ" مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ مَصَدَّرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ<sup>(3)</sup>، فهما علة من حيث ارتباطهما بالفعل؛ إذ هما علة لوقوعه، وجواب لهذا السؤال: (لِمَ خرجوا؟)، وهما حالان أيضاً من حيث ارتباطهما بالضمير (واو الجماعة) المتصل بالفعل (خرج)؛ وعليه فهما حالان مبيانان لهيأة خروجهم، وجواب للسؤال: (كيف خرجوا؟).

وبهذا التخريج السابق يمكن أن ننظر إلى قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون: 115)، فقد جاء الزمخشري بنص كاشف لما نحن بصدد، وفيه يفسر الآية بقوله: إِنَّ "عَبَثًا حَالٌ"، أي: عَابِثِينَ كَقَوْلِهِ لَا عِيبَ، أَوْ مَفْعُولٌ لَهُ، أي: مَا خَلَقْنَاكُمْ لِلْعَبَثِ، وَلَمْ يَدْعُنَا إِلَى خَلْقِكُمْ إِلَّا لِحِكْمَةٍ اقْتَضَتْ ذَلِكَ، وَهِيَ أَنْ نَتَعَبَّدَ لَكُمْ، وَنُكَلِّفَكُمُ الْمَشَاقَّ مِنَ الطَّاعَاتِ، وَتَرْكِ الْمَعَاصِي، ثُمَّ تُرْجَعُكُمْ مِنْ دَارِ التَّكْلِيفِ إِلَى دَارِ الْجَزَاءِ، فَتُنْتِيبَ الْمُحْسِنَ، وَتُعَاقِبَ الْمُسِيءَ<sup>(4)</sup>، فصلاحيته للحال نابعة من ارتباطه بضمير المتكلم (نا) بياناً لكيفية وقوعه من صاحبه، وصلاحيته للمفعول له نابعة من ارتباطه بعامله ووقوعه علة له.

ومن هنا تظهر عظمة النص القرآني الذي يبدو كالماسة أنى استقبلتها وجدت لها شعاعاً مغايراً، وفي الوقت نفسه ينبغي الحذر من كثرة إطلاق الوظائف النحوية على الكلمة الواحدة في التركيب الواحد منخدعين بشكلها الظاهري فقط، بل يجب فهم الكلمة في سياقها من التركيب أولاً، وفهم التركيب في سياقه من النص كله ثانياً.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ (المتحنة: 1) يجوز في لفظي المصدر (جهاداً، وابتغاء) النصب على العلة، والمعنى: إِنْ كَانَ خُرُوجُكُمْ، وَهَجْرَتُكُمْ لِأَجْلِ الْجِهَادِ، وَطَلَبِ الْمَرْضَاةِ، فَأَوْفُوا خُرُوجَكُمْ حَقَّهُ مِنْ مَعَادَاةِ الْكُفَّارِ، وَلَا تُلْقُوا إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ، وَالْخَطَابُ فِي الْآيَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ، كَمَا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ خَرَجْتُمْ، أي: خَرَجْتُمْ مُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِي، وَمُبْتَغِينَ مَرْضَاتِي<sup>(5)</sup>، ويحتمل أيضاً النصب على المصدرية بفعل محذوف من لفظهما، والتقدير: إِنْ خَرَجْتُمْ،

(1) إعراب القرآن: النحاس: (189/2).

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري: (330/1).

(3) التبيان في إعراب القرآن: العكبري: (626/2).

(4) الكشف: الزمخشري: (265/3، 266).

(5) البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري: (360/2).

وجاهدتم جهادًا، وابتغيتم ابتغاء<sup>(1)</sup>، والنصب على العلة، أو الحالية، أبلغ من سواهما؛ لظهورهما، وخفاء غيرهما.

ومن خلال التأمل في النماذج السابقة، وغيرها كثير يمكن القول: إنه إذا كان القصد التوسع في المعنى أسقط حرف الجر (اللام)، فيكتسب الكلام أكثر من معنى بحسب القصد ففي قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ (الأنعام: 112)، نلاحظ أن (الغرور) يحتمل التعليل، أي: بسبب الغرور فهو مفعول له، ويحتمل الحالية، بتأويل المصدر حالًا، أي: مغرورين، ويحتمل المصدرية لفعل مقدر<sup>(2)</sup>، فالتعليل في هذه الآية، وغيرها تعبير احتمالي، وليس قطعياً، بخلاف ما لو جاء مجروراً بحرف التعليل (اللام).

واستناداً إلى ما سبق يصرُّ الباحثون المحدثون في علم النص على قيام التكافل بين أجزاء النص الواحد، ويسمُّون ذلك بمبدأ التناص<sup>(3)</sup>، ومعنى ذلك أن النص الواحد يُفسَّر بعضه بعضاً، ولا يغيب عن أذهاننا ما توارثناه من أقوالهم: (إنَّ القرآن يُفسَّر بعضه بعضاً)، وإذا ما حاولنا تطبيق ذلك على بعض التراكيب القرآنية التي أجاز فيها المعربون للنصِّ القرآني الواحد أكثر من وجه تبين لنا أن كثيراً منها لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا، فينبغي الاقتصار - مثلاً - على إعراب المصدر مفعولاً لأجله إذا تكفَّل النص بإظهار جانب العلة عن طريق عناصر أخرى سابقة، أو لاحقة، ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: 102) جاء المصدران: (هدى، وبشرى) معطوفين على علة سابقة، وهي قوله (ليثبت)؛ ولذا ينبغي الاقتصار على جعلهما مفعولاً من أجله؛ لأنَّ التركيب ناهضٌ كُلُّهُ بإبراز هذا الجانب، وقد كان الزمخشري محقاً حين اقتصر على هذا الإعراب، مؤكِّداً أنَّ الغاية من التنزيل التثبيت والإرشاد والبشارة<sup>(4)</sup>، ولم يجز وجهًا آخر فيهما على خلاف العكبري<sup>(5)</sup>.

(1) التبيان في إعراب القرآن: العكبري: (1217/2).

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري: (283/1)، والتبيان في إعراب القرآن: العكبري: (532/1)، والبحر المحيط: أبو حيَّان: (207/4).

(3) البيان في روائع القرآن: تَمَّام حَسَّان: (403/1، 457).

(4) الكشَّاف: الزمخشري: (602/2) .

(5) التبيان في إعراب القرآن: العكبري: (806/2، 807).

- وأيضاً فإن النص يحتم أن يكون (تذكرة) في قوله تعالى: ﴿طه\* ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى\* إلا تذكر لمن يخشى﴾ (طه: 1: 3) مفعولاً لأجله، وقد أشار إلى ذلك الزمخشري بقوله: "وكل واحد من (لتشقى)، و(تذكر) علة للفعل"<sup>(1)</sup>، والأمر كذلك في إعراب المصادر في التراكيب القرآنية الآتية:
- ﴿كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه ليتذكر به وذكرى للمؤمنين﴾ (الأعراف: 2).
  - ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون﴾ (النحل: 8).
  - ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾ (النحل: 64).

كما ينبغي الاقتصاد على إعراب المصدر حالاً فقط إذا تكفل النص ببيان علاقة الملابس بين المصدر وصاحبه؛ إذ إن التركيب كله مشغول ببيان الهيئة التي تلبس بها هذا الصاحب، وليس معنياً ببيان علة الفعل، ويتحقق ذلك إذا كان المصدر مسبوفاً بحال، أو جاءت لاحقة له؛ وعليه يمكننا الاقتصاد على إعراب المصدر حالاً في قوله تعالى: ﴿قل من كان عدواً لجبريل فإنه نزله على قلبك بإذن الله مصدقاً لما بين يديه وهدى وبشرى للمؤمنين﴾ (البقرة: 97)، وفي قوله تعالى: ﴿وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقاً لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين﴾ (المائدة: 46)، فالتركيب مشغول ببيان علاقة الملابس التي تنهض بوظيفة الحال الممثلة في الوصف (مصدقاً)، ولا مجال للقول - هنا - بجواز جعل المصادر: (هدى، وبشرى، وموعظة) مفعولاً لأجله؛ لأن في ذلك إقحاماً لعلاقة السببية في مسرح لغوي مشغول ببيان علاقة الملابس لا السببية.

كما أنه ينبغي الاقتصاد على إعراب المصدر حالاً عندما لا يتقدم المصدر فعل صريح؛ إذ علاقة السببية تقوم أساساً على الصلة بين المصدر وفعله؛ لذا حدّ النحاة العلة بأنها: "ما فعل لأجله فعل" مذكور<sup>(2)</sup>، ومن ثم فالمصدر (هدى) في قوله تعالى: ﴿تلك آيات الكتاب الحكيم\* هدى ورحمة للمحسنين﴾ (لقمان: 2: 3) يُعرب (حالاً)؛ لأن العلاقة بين المصدر (هدى)، و(آيات الكتاب) تبدو واضحة في كونها علاقة ملابس؛ إذ جاء المصدر مبيناً لحيات الآيات وصفتها، ولا يصح إعراب المصدر مفعولاً لأجله؛ لأنه ليس ثمة فعل مذكور قبله يمكن جعل المصدر علة له.

هذا بالإضافة إلى أن ثمة تراكيب أخرى جاء فيها المصدر مرتبطاً بفعله عن طريق تأكيده، وتحديد به بإزالة الإبهام عنه، وهو ما يجعلنا نميل إلى إعرابه مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً لأجله؛ وذلك بسبب مجيء المصدر من الحقل الدلالي الذي للفعل، ومع أن بعض مفسري القرآن الكريم يجوزون صحة إعرابه مفعولاً

(1) الكشف: الزمخشري: (3/133، 134).

(2) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأسترابادي: (1/507).

لأجله فإننا لا نوافقهم الرأي في ذلك؛ لما بين البابين من فروق دلالية واضحة، ومن يتأمل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ (الأنعام: 21، 93) يلحظ أن المصدر (كذبًا) قد جاء من الحقل الدلالي نفسه للفعل (افترى)؛ إذ جاء في اللسان: "الْفَرْيَةُ: الْكُذْبُ، وَافْتَرَى الْكُذْبَ، أَي: اخْتَلَقَهُ"<sup>(1)</sup>؛ لذا فالوجه إعرابه مفعولًا مطلقًا؛ لاشتراك الفعل والمصدر في الدلالة على معنى واحد، وهو وجه من الأوجه الإعرابية المتعددة التي أجازها بعض مفسري القرآن ومعريه<sup>(2)</sup>.

والأمر كذلك يمكن أن يصدق على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ (الصافات: 8: 9)؛ إذ النص متضافر الدلالة على أن المصدر جاء ليؤكد الحدث الكامن في عامله، وهو (يقذفون)؛ إذ جاء في اللسان: "دَحَرَهُ يَدَحَرُهُ دَحْرًا وَدُحُورًا: دَفَعَهُ، وَأَبْعَدَهُ،... وَالْدَّحْرُ: الدَّفْعُ بِعَنْفٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِهَانَةِ، وَالْإِذْلَالِ"<sup>(3)</sup>، فالدفع والقذف بمعنى؛ لذا يجب الاقتصاد على إعرابه مفعولًا مطلقًا على خلاف ما ذهب إليه العكبري من جواز إعرابه حالًا، أو مفعولًا لأجله<sup>(4)</sup>.

وخلاصة الحديث عن المصدر الصريح بوصفه عنصرًا من العناصر التي اصطنعتها العربية صراحة للتعبير عن معنى التعليل يتبين أن هذا العنصر بضوابطه التي اقتضتها طبيعة تراكيبه قد جعلته مترابطًا مع فعله ترابطًا يفهم معنى التعليل المجرد من انتلاف أجزائه فيما بينها من دون حاجة إلى رابط، غير أن تلك الضوابط من جهة أخرى كانت عاملاً مقيداً، جعلت المصدر الصريح قصير الخطى؛ لأن يقع علّة في كل تركيب، وبكل وسيلة؛ ولذا كان لا بُدَّ من أن تلج عناصر أخرى تؤدي معنى التعليل حتى ترأب هذا الصدع، أو لنقل حتى تكمل إلى جانب المصدر الصريح التعبير عن المعنى بكل ملابسته الدلالية وبمكوناته التركيبية إلى جانب الربط بين أجزاء التركيب الواحد.

### المبحث الثاني: (التعليل بالمصدر المؤول)

المصدر المؤول أصله جملة تامة، وقد يقع المصدر المؤول في مواقع لا يقع فيها المصدر الصريح؛ لاختلاف بينهما في المعنى والاستعمال، كما يقع العكس، وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤديه الآخر<sup>(5)</sup>. وفي العربية حروف تسمى: (الحروف المصدرية)، وهي: (كي، وأن، وما، وأن)، ووظيفة الحرف المصدرية إيقاع الجملة موقع المفرد، فتوقعها فاعلاً، ومفعولاً به، ومضافاً إليه، ومجروراً بحرف جر، وغير

(1) لسان العرب: ابن منظور: مادة: (ف. ر. ي): (11/177).

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: العكبري: (1/520).

(3) لسان العرب: ابن منظور: مادة: (د. ح. ر): (5/222).

(4) التبيان في إعراب القرآن: العكبري: (2/1088).

(5) معاني النحو: فاضل صالح السامرائي: (3/146).

ذلك<sup>(1)</sup>، وهذه الأحرف ليست متطابقة من حيث الوظيفة، بل إن لكل حرف معنى ووظيفة قد تختلف عن الآخر، وقد تأتي المصادر المؤولة دالة على العلة، والسبب، وفي ذلك ذكر المبرّد "أَنَّهَا تَكُونُ عَلَّةً لَوْقُوعِ الشَّيْءِ"<sup>(2)</sup>، وتفصيل الحديث عن التعليل بالمصدر المؤول على النحو الآتي:

**أولاً: التعبير بالعنصر اللغوي (كي):**

بدأ البحث بهذا العنصر اللغوي بعد الحديث عن المصدر الصريح؛ اقتناعاً بأنّه قد خلص في التعبير عن معنى التعليل وتمخّض له؛ ولم تشبه أيّ ظلال دلالية أخرى سوى التعليل بخلاف غيره من العناصر التي تستعمل في دلالات متنوعة، من بينها الدلالة على التعليل؛ ولذا فهو من الوجهة الدلالية يشبه المفعول من أجله تماماً من حيث خلوصه لأداء معنى التعليل فحسب، وهنا قد يتبادر إلى الذهن هذا السؤال: لِمَ استعملت اللغة كلتا الطريقتين، ولم تستغنِ بإحدهما عن الأخرى مادام خطهما الدلالي واحداً، والغاية منهما متشابهة؟

الإجابة عن هذا السؤال تقتضي التذكير بما سبق أن أوردناه من تلك الضوابط التركيبية والدلالية للمصدر المنسوب مفعولاً لأجله التي حدّت من مواطن توارده حتّى أصبح قصير الخطى عن التعليل فيما جنح بعيداً عن هذه الضوابط، ومن المعلوم بدهاء أنّ لكل حدث صالح في ذاته أن يعلّل بغيره، أو يقع علة لغيره ضابطاً يضبطه؛ لذا كان لا بُدّ من وجود بدائل لرأب الصدع عند اختلال تلك الضوابط، فكان من بينها هذا التعبير التعليلي.

إنّ الضابط الدلالي لهذا العنصر اللغوي لا يفترق عن المصدر الصريح في أداء معنى التعليل من دون إضفاء معانٍ أخرى عليه، لكنّ اللغة استعملت (كي) عندما عجز المصدر الصريح عن الإتيان في مواطن تواردها فجاءت (كي)؛ لأداء معنى التعليل، ولربط جملة العلة والمعلل قبلها، فتحولهما إلى تركيب واحد.

أما الضابط التركيبي فيمكن تحديده من خلال وروده في الأنماط اللغوية التي يقع فيها، ومن الوهلة الأولى نتبيّن أنه قد اقتصر الالتحاق بالتركيب التعليلي فيها على نمط محدد من الكلمات هو ما اصطلح على تسميته بالفعل المضارع المتصرف، مع ملاحظة تأثيرها في هذا الفعل تأثيراً يترتب عليه تحوّل إلى

(1) المقصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني: (477/1).

(2) المقضب: المبرّد: (214/3).

العلامات الإعرابية الخاصة بالنصب، أمّا عن الضابط النحوي فيمكن إيجاز أقوال النحاة فيه على النحو الآتي (1):

1. مذهب الخليل، والأخفش أنها في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بإضمار (أن).
2. مذهب الكوفيين أنها في جميع استعمالاتها ناصبة للفعل، وإذا ظهرت (أن) بعدها عدّت زائدة أو بدلاً منها.

3. مذهب جمهور البصريين أنها ترد على ثلاثة أنماط هي:

(أ) أن تُسبق باللام لفظاً أو تقديرًا، وتعدّ في هذه الحالة عنصرًا مصدرًا يؤول مع مدخولها بمصدر مجرور باللام، ولا يفيد التعليل في تلك الحالة.

(ب) أن يلحقها العنصر المصدري (أن) فتكون جارة للمصدر المؤول من: (أن ومدخولها)، وتفيد التعليل في هذه الحالة.

(ج) أن تحتل الوجهين معًا، فتكون جارة، أو ناصبة، وذلك على نمطين من التركيب:

الأول: أن تأتي مفردة متصلة بالفعل من دون أن تفصل بينهما (أن)، ومن دون أن تُسبق بـ(اللام)، والثاني: أن تتوسط بين (أن) و(اللام).

وفي هذا الصدد يسجل البحث مخالفة قوية على البصريين الذين حجبوا عن (كي) الدلالة على التعليل عند اتصالها بـ(اللام) فقرروا: أن التعليل مفاده من (اللام) لا من (كي)؛ لأنها حينئذ حرفٌ مصدرى لا يفيد تعليلًا، محتجّين في ذلك بأنه: يُستبعد اجتماع حرفين بمعنى واحد في أي تركيب (2).

هذا بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون عندما ذكروا أن اجتماع حرفين بمعنى واحد لا يبعد في كلامهم، فقد قالوا: (لا إن ما رأيت مثل زيد)، فجمعوا بين ثلاثة من حروف الجحد للمبالغة في التوكيد (3).

وحجّة البحث في عدم موافقته رأي البصريين نابعة من أن تفسير التراكيب اللغوية ينبغي أن ينطلق من المكونات الدلالية لعناصر التركيب، فلا شك أن تركيبًا لغويًا مثل قوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ (طه: 40)، وقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ (القصص: 13)، ونظائره (4) يختلف دلاليًا عن تركيب مثل قوله تعالى: ﴿فَأَنبَأَكُمُ غَمًّا بَغَمٍّ لَّكِيلاً تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (آل عمران: 153)، وكذلك قوله تعالى:

(1) الجنى الداني: المرادي: (261\_265)، ومغني اللبيب: ابن هشام: (365/1\_370).

(2) المسائل المشككة: أبو علي الفارسي: (63).

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: (109/2).

(4) ينظر أيضًا: (طه: 33، الحشر: 7).

﴿وَمِنْكُمْ مَّنْ يَتُوقَى وَ مِنْكُمْ مَّنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ (الحج: 5)؛ إذ إنَّ اقتران (اللام) بـ(كي) في الآية الثانية قد أضاف بُعدًا آخر لمعنى التعليل أتى من مكوّنها الدلالي، وهو عنصر توكيد هذه العلة وتخصيصها، ويشير إلى ذلك قول الهروي: "اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ (اللام) رَبَّمَا جَاءَتْ مُجَرَّدَةً بِلَا (كي)، وَإِنْ شِئْتَ جِئْتَ بِعَدَهَا بـ(كي) تَوْكِيدًا"<sup>(1)</sup>، وكما نقل أبو حيّان عن الحوفي قوله: "إِنَّ اللَّامَ الدَّاخِلَةَ عَلَى (كي) هِيَ لَامٌ (كي) تَدْخُلُ لِلتَّوْكِيدِ"<sup>(2)</sup>.

والأمر كذلك في قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَرْوَاحِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (الأحزاب: 50)، وقوله: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (الحديد: 23).

#### ثانيًا: التعبير بالعنصر اللغوي (أن):

هذا العنصر ليس صريحًا في أداء معنى التعليل، إنما هو يؤدي معنى التعليل بالإيماء والتنبيه على العلة، والتنبيه على معنى التعليل يقصد به: الإشارة إليه من دون ذكره صريحًا، وتنبيه هذا العنصر اللغوي (أن) على معنى التعليل أمر ينبغي الإقرار به؛ لكثرة وروده في اللغة، هذا مع احتفاظه بوظيفته المصدرية حتّى تضحى مع مدخولها عنصرًا مؤوّلًا يأتي لأداء هذا الغرض التعليلي، وفي هذا الصدد يذكر الزركشي أن مجيء (أن) للتعليل أمرٌ مجمع عليه<sup>(3)</sup>، ومما يؤكّد ذلك ما حُكي عن الأصوليين من أن النحوي إذا قال لزوجته: (أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ) وقع الطلاق في الحال؛ لأنَّ النحوي يعلم أنها تأتي للتعليل<sup>(4)</sup>.

إدًا فالرأي أن هذا العنصر ينبّه على التعليل من دون أن يكون صريحًا فيه بدليل أن جمهور النحاة والمفسرين أولوا البنية التحتية، أو العميقة لتراكيبها إمّا على حذف مضاف، وإمّا على حذف لام التعليل؛ إذ إنَّ حذف حرف الجر معها مطّرد فيما ذكره المالقي عند حديثه عن هذا العنصر اللغوي<sup>(5)</sup>.

والحق أن البحث يخالف ما ذكره المالقي؛ لوجود الكثير من التراكيب اللغوية التي لا يستقيم معناها عند تقدير بنيتها التحتية، أو العميقة بأنّها على حذف (لام التعليل)، ومن ينظر إلى قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (النحل: 15) يلحظ أن المعنى في الآية: أن

(1) كتاب اللامات: الهروي: (126).

(2) البحر المحيط: أبو حيّان: (514/5).

(3) البرهان في علوم القرآن: الزركشي: (140/4).

(4) الكوكب الدري فيما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: الإسنوي: (44)، وطبقات النحويين واللغويين: الزبيدي: (127).

(5) رصف المباني: المالقي: (124).

الله ألقى الرواسي حتى لا تميد الأرض، أي: جعل الله الجبال في الأرض كراهة أن تميل وتضطرب<sup>(1)</sup>، فإذا فُدِرت (اللام) - على رأي المالقي - صار المعنى: ألقى في الأرض رواسي لأن تميد، أي: للميد، وفي هذا تغيير للمعنى المراد؛ إذ يصير المعنى: أن الرواسي هي سبب الميد، مع أن العكس هو الصحيح، والأمر كذلك في مثل قوله تعالى: «يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ» (الممتحنة: 1)، فالمعنى في الآية: أنهم أخرجوا الرسول وأصحابه بسبب إيمانهم بالله، أما عند تقدير (اللام) فالمعنى: يخرجون الرسول وإياكم لأن تؤمنوا، والمعنى مغاير للمراد؛ إذ المعنى بـ(أن) أن إيمانهم كان سبباً في إخراجهم، وبـ(اللام) أن عدم إيمانهم كان سبب إخراجهم، وإذا سلّمنا - للمالقي - بأن ثمة عنصراً لغوي آخر هو (لا) النافية قد حُذِفَ في هذه التراكيب للعلم به فإنّ البحث يرى أنّه لا يمكن حذف (لا) و(اللام) معاً، وتقديرهما في تراكيب أخرى.

ففي قوله تعالى: «عَبَسَ وَتَوَلَّى\* أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى» (عبس: 1: 2) لا يستقيم المعنى إلا بتقدير (اللام) وحدها من دون (لا)، فالمعنى في الآية: أن مجيء الأعْمى كان سبب عبوسه، وعلى تقدير (لا) مع (اللام) يكون العبوس مسبباً عن عدم المجيء؛ لذا يقرّ البحث في مثل هذه المواضع، وغيرها بأنّه لا داعي لهذا التقدير، للقناعة بأنّ (أن) وحدها عنصر لغوي صالح للتبني على معنى التعليل بلفظها دونما حاجة إلى تقدير محذوفات معها، هذا فضلاً عن استقامة ذلك مع ما قرره بأنّ المصادر أغراض الفاعلين، و(أن) مع مدخولها مصدر - كما نعلم - غير أنّ المعنى الدلالي لها يختلف تبعاً لمدخولها على النحو الآتي:

أولاً: أن ترد منبّهة على التعليل بمعنى اللام؛ إذا كان مدخولها فعلاً ماضياً، والتعليل الذي توجي به (أن) وتُشير إليه تعليل سببي؛ لدخولها على مُعطى لغوي سابق زمنياً على الفعل المعلن، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:

- «تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا\* أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا» (مريم: 90-91).

- «وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ» (ص: 4).

- «أَفَنْضَبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ» (الزخرف: 5).

(1) الكشف: الزمخشري: (575/2).

واضح من الآيات السابقة، وغيرها<sup>(1)</sup> أن التراكيب الواقعة بعد (أن) مرتبطة بما قبلها بعلاقة التعليل السببي، وإلا كان ذكرها لغواً، وكل ما قامت به (أن) فيها هو التنبيه على تلك العلة، وهذا فارق مهم بين (أن)، و(اللام) فهذه صريحة في أداء معنى التعليل، أما (أن) فليست صريحة فيه؛ ولذا وجدنا المفسرين للنص القرآني ألمحو إلى أن التعليل وجه من أوجه متعددة يحتملها النص، ولو كانت (أن) صريحة فيه ما وقع هذا الاختلاف بينهم، فهذا الفرء يخرج آية (مريم) على تقدير (اللام)، أو (من)<sup>(2)</sup>، وكلاهما من عناصر التعليل الحرفية، والزمخشري يجيز فيها عدة أوجه منها: أن يكون منصوباً بتقدير سقوط (اللام) وإفشاء الفعل، أي: هذا لأن دعوا<sup>(3)</sup>، أما السمين الحلبي فقد ذكر لها خمسة أوجه: أحدهما: أنها في محل نصب مفعولاً لأجله على إسقاط (اللام)<sup>(4)</sup>، ولا يعني أداؤها التعليل بمعنى (اللام) أن يتساوى العنصر الدلالي لها مع (اللام)، بل إن أداءها لهذا المعنى من باب التنبيه على التعليل والإيماء به، وليس من باب النص عليه، وذلك بخلاف (اللام) التي هي عنصر رئيس في أداء هذا المعنى.

ثانياً: أن ترد (أن) منبهة على معنى التعليل بمعنى: (لئلا)؛ وذلك إذا كان مدخولها فعلاً مضارعاً، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:

- ﴿فَلَذَكِّرْ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (النساء: 176).
- ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة: 19).
- ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (الأعراف: 172).

فمن يتأمل التراكيب السابقة، وغيرها<sup>(5)</sup> يتبدى له أن التنبيه على التعليل آتٍ من العنصر (أن) الذي أفاد إلى جانب ذلك الربط بين ما قبلها، وما بعدها، وذلك بالإيماء إلى أن ما بعدها علة غائية لما قبلها،

(1) ينظر: (البقرة: 258، والمائدة: 2، 80، والأنعام: 70، والتوبة: 74، وإبراهيم: 22، والإسراء: 94، ومريم: 91، والشعراء: 22، وص: 4، والزخرف: 5، والحجرات: 2، 17، وق: 2، والقلم: 14، وعيس: 2، والعلق: 7).

(2) معاني القرآن: الفرء: (173/2).

(3) يُنظر: الكشاف: الزمخشري: (129/3).

(4) يُنظر: الدر المصون: السمين الحلبي: (529/4).

(5) يُنظر: (البقرة: 224، 282، وآل عمران: 73، والنساء: 135، والمائدة: 49، والأنعام: 70، 156، والأعراف: 20، والتوبة: 44، وهود: 46، والنحل: 15، 92، والإسراء: 46، والكهف: 57، والأنبياء: 31، والحج: 65، والنور: 17،

22، ولقمان: 10، وفاطر: 41، وفصلت: 22، والحجرات: 2، 6، والممتحنة: 1).

وإلا صار ذكره لغوًا، والتنبيه على التعليل - هنا - من النوع الغائي؛ ليتسق عنصر العلة مع مدلول (أن) والمضارع بعدها حيث تصرفه إلى المستقبل.

أمّا التفسير الدلالي لـ(أن) فهو ما ذكر سابقًا من أنّها بمعنى: (لئلا)، وهو تفسير نصّ عليه النحاة، حتّى أنّ واحدًا منهم وهو الهروي ذكر أنّه معنى من معاني (أن) مفسّرًا البنية التحتية في آية النساء بقوله: (لئلا تضلوا)، وآية المائدة بقوله: (لئلا تقولوا)<sup>(1)</sup>.

أمّا الزمخشري فقد نصّ على أنّ (أن) والفعل بعدها مفعول له<sup>(2)</sup>، وأضاف أنّ التفسير الدلالي لها على حذف مضاف تقديره: (كراهة أن تضلوا)، وقد ذكر البحث أنّها يمكن الاستغناء عن هذا التقدير إذا أخذ بصلاحية (أن) بلفظها للتنبيه على التعليل بالمعنيين الدالين المذكورين سابقًا.

وثمة نصّ للزمخشري يُجيز التناوب بين (اللام)، و(أن) والمفعول لأجله مع حرصه على إعطاء بعض الفروق الدلالية بين هذه العناصر، قال فيه: "أما يجوز أن تقول: ما أنزلنا عليك القرآن أن تشقى، كقولهِ: (أن تحبط أعمالكم)؟ قلت: بلى، ولكنّها نصبٌ طارئةٌ، كالنصبِ في: (واختار موسى قومه)، وأمّا النصبُ في (تذكرة) فهي كالتّي في (ضربت زيدًا)؛ لأنّه أحدُ المفاعيل الخمسة التي هي أصولٌ وقوانينٌ لغيرها، فإن قلت: (هل يجوز أن تكون (تذكرة) بدلًا من محلّ لـ(تشقى) قلت: لا. لاختلاف الجنس)<sup>(3)</sup>."

وإذا كان الزمخشري قد ركّز على الفرق بين نصب المفعول لأجله الذي هو أصلٌ في بابهِ بحكم كونه أحد المفاعيل الخمسة، والنصب الطارئ لـ(أن مع مدخولها) فإنّه يمكن أن نستشفّ من هذا النصب الطارئ لـ(أن مع مدخولها) معنى طارئًا، و منبّهًا على التعليل في هذا العنصر اللغوي؛ حتّى يمكن القول بأنّ: خروج التركيب عن معهود لفظه كان مصاحبًا لخروج معناه عن معهود حاله.

### ثالثًا: التعبير بالعنصر اللغوي (أن):

لمّا كان المكوّن الدلالي لهذا العنصر اللغوي هو توكيد مضمون الجملة وتقوية معناها، وتنبيتها في الذهن، وهذه المعاني تضيف معنى الاستقرار على جملتها<sup>(4)</sup>، فإنّ ذلك ما سوّغ كون المصدر المؤول من: (أن وصلتها) سببًا على الرغم من التفاوت في الدلالة الزمنية لما يوحيه من ثبوت مضمون جملتها في الذهن واستقراره، وهو أمر سابق على الفعل المعلّل كما في قوله تعالى: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ \* ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (الأنفال: 50: 51) فـ(أنّ الله ليس بظلام للعبيد) سببٌ لما

(1) الأزهية في علم الحروف: الهروي: (70).

(2) الكشف: الزمخشري: (517/1).

(3) الكشف: الزمخشري: (134/3).

(4) شرح المفصل: ابن يعيش: (526/4).

يذوقونه من عذاب الحريق نتيجة ما قدمت أيديهم، وقد عطف المصدر المؤول من (أَنْ وصلتها) على (ما) للدلالة على أَنَّ سببته مقيدة بانضمامه إليه<sup>(1)</sup>، وكونه جلاً شأنه (ليس بظلام للعبيد) أمرٌ ثابتٌ ومستقرٌ في الذهن تقدّم على الفعل المعلن، وأكدّه التركيب بما توحى به جملة (أَنْ).

والسبب في التعليل بالمصدر المؤول من (أَنْ وصلتها) هو المتحصّل من ثبوت مضمون جملة (أَنْ) واستقرارها إمّا أن يكون في ذهن فاعل الفعل المعلن، أو في ذهن المتكلّم، ففي قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (النور: 9) قد ثبت واستقرّ في ذهن فاعل الفعل المعلن، وهي المرأة المتكلّمة التي تدعو على نفسها بغضب الله إِنْ كَانَ زوجها المتهم لها صادقاً فيما يدعيه، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (الزخرف: 39) فثبوت (أنكم في العذاب مشتركون) هو الذي حمل على بيان عدم نفع الظلم لكم عندما تماديت فيه.

وربّما أفاد المصدر المؤول من (أَنْ وصلتها) تعليلًا بالغرض؛ إذا دلّ على الاستقبال ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾ (النجم: 40) أظهر المصدر المؤول أَنَّ السعي إنّما يسعاه فاعله لغرض أَنْ يُرى أثره.

والجدير بالذكر - هنا - أَنَّ التعليل بالمصدر المؤول من (أَنْ ومعمولها) على تقدير (اللام)، أو حرف جر مناسب حتّى يكون المصدر المؤول من (أَنْ وصلتها) موضع المفعول من أجله استناداً إلى قول سيبويه: "وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون: 52)، فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ عَلَى حَذْفِ (الْلام)، كَأَنَّهُ قَالَ: (وَلِأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ...)..."<sup>(2)</sup>، وقراءة (أَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون في الآية هي للقراء جميعهم ما عدا الكوفيين الذين قرأوا بكسر الهمز على الابتداء، والقطع عما قبله<sup>(3)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (يونس: 33) كان المعنى: بأنهم، أو لأنهم، فـ(أَنْ وصلتها) في موضع نصب تعليل لحقيقة الكلمة، والمراد بها التوعّد بالعذاب<sup>(4)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ (الحجر: 66)

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي: (63/3).

(2) الكتاب: سيبويه: (127، 126/3).

(3) ينظر: إعراب القرآن: النحاس: (115/3، 116).

(4) يجوز كذلك أَنْ يكون المصدر المؤول في موضع رفع البذل من كلمات، والقراءة بالكسر على الاستئناف. إعراب القرآن: النحاس: (253/2).

ذكر الفراء أنَّ دابر هؤلاء في موضع نصب بسقوط الخافض، أي: قضينا إليه دابر الأمر بهذا<sup>(1)</sup>؛ وعليه يكون المصدر المؤول تعليلًا بأنَّ القضاء بسبب عاقبة هؤلاء المعلومة عند الله مسبقًا.

ولا ينبغي أن يُفهم مما سبق أنَّ (أنَّ) تؤدي الدور الدلالي الذي يؤديه أحد حروف الجر المقدَّرة مع (أنَّ)، وإنَّما لكل منهما دور دلالي مخصوص به، ولمَّا كان التعليل - كما يذكر الزركشي - نوعًا من أنواع التوكيد<sup>(2)</sup> (صَحَّ (أنَّ) تتَّجِه (أنَّ) صوبه؛ لأنَّه ليس بعيدًا عن مكُونها الدلالي مع ملاحظة أنَّ أداءها لهذا المعنى ليس من باب النص الخالص فيه، وإنَّما من باب التنبيه عليه، والإشارة إليه.

ولعل ما سوغ أن يكون المصدر المؤول فيما تقدم سببًا بالرغم من تباين دلالاته على الزمن هو الثبوت والاستقرار لمضمون جملة (أنَّ) في ذهن؛ ذلك لأنَّ (أنَّ) تفيد التوكيد والتحقيق، وتضفي معنى الثبوت والاستقرار على جملتها<sup>(3)</sup>، وهو السابق، والمتقدم على الفعل المعلن، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ (المؤمنون: 60) فقد صرَّح بعض المفسرين بأنَّ التقدير: "لأنَّهم، أي: سبَّبَ الْوَجَلَ الرَّجُوعَ إِلَى رَبِّهِمْ"<sup>(4)</sup>، وليس دقيقًا أن يكون رجوعهم إلى ربهم سبب الوجل؛ ذلك أنَّ الرجوع إنما يكون مستقبلًا فهو غير واقع، ولا يعقل أن يكون ما سيقع في المستقبل بعينه سببًا في ما يقع في الحاضر، فكان الأدق أن يكون السبب هو ثبوت واستقرار الرجوع إلى الله في قلوبهم، ولهذا حمله الرازي على العلم بالرجوع، قال: "ثُمَّ إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ - بَيَّنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ الْوَجَلَ، وَهِيَ عِلْمُهُم بِأَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ"<sup>(5)</sup>، وحمله أبو حيان على التوقُّع، فقال: "أَي: وَجَلَةٌ لِأَجْلِ رُجُوعِهِمْ إِلَى اللَّهِ، أَي: خَائِفَةٌ لِأَجْلِ مَا يَتَوَقَّعُونَ مِنْ لِقَاءِ الْجَزَاءِ"<sup>(6)</sup>، وكلا المعنيين - أعني علمهم وتوقعهم - يدل على ثبوت معنى الرجوع في أذهانهم، وهذا الأخير إنما توحى به (أنَّ)؛ إذ لا يكون قريبًا لو رفعت من التعليل، وقلنا: قلوبهم وجلة لرجوعهم إلى ربهم، أو ليرجعوا إلى ربهم.

وثبوت مضمون جملة (أنَّ) واستقراره (وهو السبب) إما أن يكون في ذهن فاعل الفعل المعلن، أو في ذهن المتكلم، ففي: (جئتكَ أنَّكَ تريد المعروف)، و(جئتكَ أنَّكَ ستحتاج إليّ) فاعل الفعل المعلن (وهو المتكلم نفسه) قد ثبت واستقر في ذهنه كون المخاطب مريدًا للمعروف، وكونه سيحتاج إليه، فتسبب عنه المجيء، وكذا في آية الأنبياء (95): ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾؛ إذ ثبت أنهم لا

(1) معاني القرآن: الفراء: (90/2).

(2) البرهان في علوم القرآن: الزركشي: (237/2\_238).

(3) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: (526/4).

(4) الفتوحات الإلهية: الجمل: (196/3).

(5) مفاتيح الغيب: الرازي: (108/23).

(6) البحر المحيط: أبو حيان: (410/6).

يرجعون واستقر عند المحرم، وأيضاً آية يونس (65): «وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ (أَنَّ) الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» على فتح همزة (أَنَّ)، فثبتت أَنَّ العزة لله جميعاً عند الناهي عن الحزن قد حمله على النهي، ومثل ذلك يقال في الأمثلة الأخرى .

على أنه قد يحتمل أن يفيد المصدر المؤول من (أَنَّ وصلتها) إذا دلَّ على الاستقبال في نحو: (جئتك أنني سأكرمك) تعليلًا بالغرض.

بقي أن (أَنَّ) قد تأتي بمعنى (لعل)، وهي لغة فيها، كقول العرب: (أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً)، أي: لعلك<sup>(1)</sup>، وقال الدماميني: "إنما يتيم الاستدلال بذلك إذا أثبت أن العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي، وإلا فاللفظ مُحتمل لإرادة التعليل على حذف اللام، أي: لأنك تشتري"<sup>(2)</sup>، ولو أخذنا بإفادة اللفظ للتعليل فإنه لا يكون على تقدير اللام؛ إذ لا يستقيم أن تقول: (أنت السوق لأنك تشتري لنا شيئاً)؛ ذلك أن المصدر المؤول من (أَنَّ وصلتها) هنا يدل على الحال؛ إذ إنَّ الشراء واقع في الوقت الحاضر، وهذا يناقض قولك: (أنت السوق)؛ لأنَّ إتيان السوق مأمور به، ووقوعه لذلك يكون في زمن مستقبل، فكيف يقع الشراء، ولم يقع الإتيان إلى السوق؟ فظهر به أن تقدير اللام لا يستوي عليه الكلام.

أما التعليل المستفاد من اللفظ فهو تعليل بالغرض، فكأنه قيل: (أنت السوق كي تشتري لنا شيئاً)؛ إذ إنَّ إتيان السوق، أو الأمر به غرضه الشراء، والتعليل هنا أدته (أَنَّ) لا مصدر المؤول؛ إذ لم يصلح تقدير اللام قبلها، وقد يؤيده أنهم قالوا: هي بمعنى: (لعل) هنا، وهي أيضاً قد تفيد تعليلًا بالغرض.

رابعاً: التعبير بالعنصر اللغوي (ما):

إنَّ نظرة متأملة للتركيبة التي يرد فيها هذا العنصر اللغوي داخلاً على الفعل الماضي، أو الفعل المضارع تُرينا أنه قد ينسبك من هذا التركيب مصدر مؤول يفيد تعليلًا بحسب المعنى ودلالة السياق، والضابط التركيبي لحصول هذا الأمر يُحتم أن تكون مسبقة بحرف تعليل مناسب، ولا يمكن إفادة التعليل عن طريق المصدر المؤول من: (ما والفعل) من غير حرف التعليل هذا؛ لأنها منتهية عليه فقط، وليست نصاً له، مثلها في ذلك مثل: (أَنَّ، ومعموليهما)، هذا بخلاف ما تبين في: (أَنَّ، والفعل) المنسبك معها المصدر لإفادة معنى التعليل دونما حاجة إلى تقدير حرف محذوف<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: الكتاب: سيبويه: (123/3)، والجنى الداني: المرادي: (417)، ومغني اللبيب: ابن هشام: (89/1).

(2) شرح الدماميني على مغني اللبيب: الدماميني: (167/1).

(3) وأقصد بذلك ما وضَّحه البحث عند تحليل الضوابط التركيبية والدلالية في بعض آيات الذكر الحكيم، ومنها: قوله تعالى: «وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ» (النحل: 15)؛ إذ يلحظ أنَّ المعنى في الآية: أَنَّ الله ألقى الرواسي حتى لا تميد الأرض، أي: جعل الله الجبال في الأرض كراهة أن تميل وتضطرب، فإذا قُدرت

لقد وردت (ما المصدرية والفعل) مفيدة للتعليل، ومسبوقة بحرف تعليل مناسب في أكثر من موضع من كتاب الله العزيز، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: 65)، وقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ (الأعراف: 173)؛ إذ يلاحظ أنَّ حرف تعليل مناسب قد سبق المصدر المؤول من (ما والفعل)، فلا بُدَّ والحال هذه أنَّ يكون هناك فرق في معنى التعليل بالمصدر المؤول من (ما والفعل)، والمصدر المؤول من: (أَنْ والفعل)، وإنَّ بدا ثمة تطابق في الدلالة بين هذه المصادر في التعليل كما زعم بعض المستشرقين المتطقلين على لغة التنزيل المعجز<sup>(1)</sup>.

وأوجه الاختلاف بين (ما)، و(أَنْ) المصدريتين إذا أفادتتا تعليلًا على وجه الخصوص تبرز أول ما تبرز في صيغة المصدر المؤول من كل منهما؛ إذ يفيد المفعول له من: (أَنْ والفعل) التعليل من غير حاجة إلى ذكر حرف السبب في الأغلب الأعم كما مرَّ آنفًا، في حين لا يفيد المفعول له من: (ما، والفعل) التعليل إلا بذكر حرف سبب مناسب، كما أنَّ المعنى يختلف بين استعمال (ما)، و(أَنْ) المصدريتين بحسب الورد، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: 65) يصحُّ تأويل (مما قضيت) بمصدر صريح، فنقول: (ثُمَّ لا يجدون في أنفسهم حرجًا من قضائك)؛ إذ أفاد تعليلًا بالحرف (من) والمصدر بعده غير أنَّه لا يحسن وضع (أَنْ) مكان (ما) فلا نقول: (ثُمَّ لا يجدون في أنفسهم حرجًا من أن قضيت)؛ لأنَّ المعنى سيكون عندئذٍ: (عليهم ألا يجدوا في أنفسهم ضيقًا وحرجًا من كونك تقضي، أو من مبدأ أنك تقضي)، ومعلوم أنَّ ليس ذلك هو المقصود، بل المقصود: (أَنَّ عليهم أن يرضوا بما يقضي لا من مجرد أنَّه يقضي) فيكون المصدر (ما) مخصوصًا في حين يفيد مصدر (أَنْ) كونه لإرادة الحدث المجرد<sup>(2)</sup>.

(اللام) \_ على رأي المالقي \_ صار المعنى: ألقى في الأرض رواسي لأنَّ تميذ، أي: للميد، وفي هذا تغيير للمعنى المراد؛ إذ يصير أنَّ الرواسي هي سبب الميد، مع أنَّ العكس هو الصحيح.

(1) ذكر الألماني (برجشتر آسر) في كتابه: (التطور النحوي) أنَّ (أَنْ، وَأَنْ، وما) تتطابق في كثير ممَّا ورد في القرآن الكريم، ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (البقرة: 61)، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُغَيِّرًا نِعَمَةً﴾ (الأنفال: 53)، وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ (يوسف: 100) حيث يرى أنَّ المعاني فيها متطابقة .

يُنظر في ذلك: التطور النحوي للغة العربية: براجشتر آسر: (189، 190) .

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي: (82/2) .

وفي قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (الأنعام: 100) يصبح التأويل بـ(سبحانه وتعالى عن وصفهم)، فيكون المقصود تنزيه الله تعالى عن الوصف الباطل والصفات التي لا تليق به؛ لأن معنى التسبيح الإبعاد عن النقص، والمقام يقتضي كونه في العلو، أي: تباعد أمر علوه إلى ما لا حد له، ولا انتهاء<sup>(1)</sup>، ولكن لو أبدلنا (أن) بـ(ما)، وقيل: (سبحانه وتعالى عن أن يصفوا) لكان المعنى تنزيه الله -تعالى- عن مجرد الوصف، وليس المراد ذلك، فتبين ما في ذلك من الفرق في المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفْتَهُلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ (الأعراف: 173) يكون المعنى: (أتؤاخذنا فتهلكنا بفعل المبطلين من آباءنا المضلين)<sup>(2)</sup>، ولا يصح إبدال (أن) بـ(ما) فلا يقال: (أفتهلكنا بأن فعل المبطلون)، فإن دلالة المصدر بـ(ما) حدث مخصوص، وهو المؤدي إلى الإهلاك، أما بـ(أن) فيكون المعنى: (أتهلكنا؛ لأن المبطلين فعلوا ذلك، ولا ندري فعلهم)، فالمصدر بـ(ما) مخصوص معلوم بخلاف المصدر بـ(أن).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (المؤمنون: 111) كان جزاؤهم بسبب صبرهم، و(ما) في الآية مصدرية<sup>(3)</sup>، فلو قيل: (إني جزيتهم اليوم بأن صبروا) فيحتمل الجزاء بسبب الصبر، أو الجزاء بأن جعلهم من الصابرين، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ (الكهف: 73) فالمقصود به نسيان مخصوص، وهو نسيان العهد المعلوم الذي كان بينهما، ولو قال: (لا تؤاخذني بأن نسيت)؛ لتبادر إلى الذهن معنى آخر، وهو أن المؤاخذه كانت بمبدأ النسيان، أي: لمجرد حصول النسيان عنده، وليس ذلك هو المقصود.

وبذلك تتضح دقة التعبير القرآني وبلاغته العجيبة في الدلالة على المعنى المطلوب من غير التباس بغيره.

### المبحث الثالث: (التعليل بأسماء أخرى غير المصادر)

ذكر البحث سابقاً أن المصدر الصريح يُستعمل في العربية لفظاً دالاً على السبب، فيفيد التعليل، وإفادته التعليل متأتية من كونه مفعولاً لأجله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: 89) فقله: (تبياناً) بمعنى: بياناً لأمر الدين، إمّا بمجيئه نصاً في القرآن الكريم، أو ببيان الرسول -صلى الله عليه وسلم- واستنباط العلماء المجتهدين في كل عصر، وقد أمرنا الله تعالى باتباع هذا البيان؛ لذا جاءت اللفظة (تبياناً) دالة على علّة إنزال الكتاب، وهي - هنا - تفيد التعليل بالسبب، وكذلك لفظة: (من أجل) في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ

(1) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: البقاعي: (689/2).

(2) تفسير تنوير الأذهان من روح البيان: البروسوي: (583/1).

(3) البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري: (156/2).

قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا (المائدة:32)؛ إذ جاء في البرهان أنَّ قوله تعالى: (من أجل) تعليل الكتُب، وعلى هذا يجب الوقف على قوله: (من النادمين) في الآية السابقة، وظنَّ قومٌ أنَّه تعليل لقوله (من النادمين)، أي: من أجل قتله لأخيه، وهو غلط؛ لأنَّه يشوش صحَّة النظم ويخلُّ بالفائدة<sup>(1)</sup>، ويريد: بسبب ذلك وبعلته قضينا عليهم، وفرضنا، وقررنا ذلك الحكم، و(أجل) مصدر، وهناك ألفاظٌ أخرى في العربية تفيد التعليل إذا وردت في سياق دالٍّ عليه، وممَّا ورد في كتاب الله - تعالى - مفيدًا للتعليل: أسماء الإشارة، والمشتقات، وبعض الظروف والأسماء الملازمة للإضافة، فلمَّا كان التنزيل الحكيم في أعلى مراتب البلاغة، وجاء تبيانًا وتوضيحًا لأوامر الله تعالى تنوَّع تعليل الأغراض، والأسباب في كلامه المعجز بين تعليل واضح مصرَّح به داخل التركيب، وتعليل آخر ضماني يُفهم من السياق.

#### أولاً: التعليل باسم الإشارة:

لفظ الإشارة في العربية يتدفَّق بالحياة، إذا استعملها مَنْ له خبرة بفن القول، وأدرك دقَّته، ووروده لما يناسبه من معنى؛ لأنَّ "أُسْمَى مَا يَصِلُ إِلَيْهِ فَنُ الْأَدَبِ هُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْإِيحَاءَ اللَّفْظِي مِنَ الْقُوَّةِ وَالسَّيْطَرَةِ، وَبُعْدِ الْمَدَى وَالْحَيَوِيَّةِ وَالِدَقَّةِ بِمَكَانٍ عَظِيمٍ"<sup>(2)</sup>.

وفي كتاب الله - تعالى - "تَوْضَعُ الْأَلْفَاظُ فِي مَوَاضِعِهَا، وَتُمْكَّنُ فِي أَمَاكِنِهَا"<sup>(3)</sup>، وذلك أنَّ اللفظة المختارة تسهم في أداء المعنى مصحوبة بقوة جرسها، ونوع صيغتها، وما تملكه من إيماء، واسم الإشارة في القرآن الكريم يوحى بمعانٍ تناسب تلك الألفاظ في دلالتها على ما وُضعت له في اختيار الكلام المعجز البليغ، فقد تفيد التفضيم، والكمال، والتعظيم، والتحقيق، وعلو الشأن، ورفعة المنزلة، وبيان البعد، وقرب المنال، وغير ذلك من الدلالات.

واسم الإشارة في مواضع من الذكر الحكيم أفاد التعليل فيما يقتضي الدلالة عليه، ومن ذلك مقالة اسم الإشارة: (أولئك) في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: 5) جاءت (أولئك) بعد ذكر أوصاف المتقين تحمل معنى الإشارة للبعد إعلامًا بعلو مقامهم، وكانت الإشارة لأهل تلك الصفات المذكورة في الآيات قبلها قائمة مقام الذوات المشار إليها فهي بمنزلة أنَّ تلك الأوصاف سبب تمكُّنهم من هدي ربِّهم إيَّاهم، واسم الإشارة هنا حلَّ محل ذكر ضميرهم، والإشارة هنا أحسن من الضمير

(1) البرهان في علوم القرآن: الزركشي: (69/3).

(2) قواعد النقد الأدبي: لاسل أبر كرمي: (38).

(3) الصناعتين: العسكري: (120).

موقعاً لقصد التنويه بتلك الصفات المشار إليها، وبما يرد بعد اسم الإشارة من الحكم الناشئ عنها<sup>(1)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ جاء تكرار اسم الإشارة للتنبيه على أن اتصافهم بتلك الصفات يقتضي كل واحدة مما ذكر من الهدى، والفلاح، وأن كلا منهما كافٍ في تمييزهم عن غيرهم، ووُسْطُ العطف لاختلاف مفهوم الجملتين - هاهنا - بخلاف قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ (الأعراف: 179)، فإن دمعهم بالغفلة، وتشبيه حالهم بالبهايم شيء واحد، فكانت الجملة الثانية مقررة للأولى فلا تُناسب العطف، وقد نبّه سبحانه وتعالى على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناله كل أحد من وجوه كثيرة، وبناء اسم الإشارة للتعليل مع الإيجاز، وتعريف الخبر وتوسيط الفصل؛ لإظهار قدرهم والترغيب في اقتفاء أثرهم<sup>(2)</sup>.

ونظيره قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبَحَتِ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (البقرة: 16)، فقد جاء اسم الإشارة (أولئك) بعد قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (البقرة: 15)؛ لتفيد تعليل مضمون جملة (وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) فتكون استئنافاً بياناً لمن يسأل عن العلة، وموقع هذه الجملة مقابل جملة (أولئك على هدى من ربهم)، وليس في هذه الإشارة إشعار ببعد، أو قرب حتى تفيد تحقيقاً ناشئاً عن البعد؛ لأن (أولئك) من أسماء الإشارة الغالبة في كلام العرب فلا عدول فيها حتى يكون العدول لمقصد<sup>(3)</sup>.

كما يفيد اسم الإشارة التعليل في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (البقرة: 27)؛ إذ أشار إليهم مبيناً خسرانهم بسبب ما وصفهم به من نقض العهد، وقطع الصلة بالحق، وإعاقة الفساد في الأرض<sup>(4)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ \* ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴿(آل عمران: 23: 24) أوماً اسم الإشارة (ذلك) إلى تحقيرهم وفضح توليهم وإعراضهم عن الحق، فكأنه قيل: (لِمَ تَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ؟) فكان الجواب: (ذلك: أي بسببه)، فجاء اسم الإشارة لبيان السبب، فأفاد تعليلًا بالسبب، ثم جاءت باء السببية في (بأنهم قالوا...) أي: أنهم استحقوا ذلك بسبب ما اعتقدوه في قولهم مما بينته الآية بعد باء السببية، فالباء سبب السبب، ويحتمل أن تكون سبباً ثانياً<sup>(5)</sup>،

(1) نظم الدرر في تناسب الآيات والصور: البقاعي: (36/1)، والتحرير والتنوير: ابن عاشور: (241/1، 242).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي: (43/3).

(3) التحرير والتنوير: ابن عاشور: (297/1).

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي: (65/1).

(5) التحرير والتنوير: ابن عاشور: (210/3، 211).

ونظيره قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُثْقَوْنَ إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَآؤُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (آل عمران: 112)، فقد علل المولى - تعالى - باسم الإشارة في الموضعين؛ لأنهم ألزموا أنفسهم بما ذكر عنهم من الذلة، والصغار وللتببيه على أنهم استحقوا ما سيُخبر به عنهم بعد اسم الإشارة<sup>(1)</sup>.

ورد التعبير باسم الإشارة تعليلًا وبيانًا لسبب علو الشأن ورفعة المنزلة كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاودْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (يوسف: 32) فقد أشارت إليه باسم الإشارة (ذلك) الذي للبعيد، ويحتمل أن تكون أشارت إليه وهو للبعد قريب بلفظ البعيد رفعا لمنزلته في الحسن، و استبعادا لمحلته فيه، وأنه لغرابته بعيد أن يوجد، واسم الإشارة تضمن الأوصاف السابقة فيه<sup>(2)</sup>، ومجيء اسم الإشارة - هنا - علل تعلقها به، وشدة شغفها بحبه، فالتعليل باسم الإشارة - في الآية - تعليل بالسبب، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْيَوْمُ الْحَقُّ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ مَا بَاءًا﴾ (النبأ: 39) جاءت جملة (ذلك اليوم) استئنافية ابتدائية سقت مساق التنويه بـ(يوم الفصل) الذي سبق الحديث عنه في قوله تعالى: (إِنَّ يَوْمَ الْفُصْلِ كَانَ مِيقَاتًا) (النبأ: 17)، ومفاد اسم الإشارة في مثل هذا المقام التنبيه على أن المشار إليه يستحق ما وُصف به بسبب ما سبق من بيان بعض مشاهدته، فلأجل جميع ما وُصف به يوم الفصل كان حقيقًا بأن يوصف بأنه: (اليوم الحق)<sup>(3)</sup>، ومجيء اسم الإشارة هنا أفاد التعليل بالسبب.

يخلص البحث من ذلك إلى إفادة اسم الإشارة لمعنى التعليل إذا ورد في السياق متضمنًا ذلك المعنى.

#### ثانيًا: التعليل بالمشتقات:

المشتقات في العربية ألفاظٌ دالة على معنى له ارتباط بذات، أو شيء آخر اتصل به ذلك المعنى بشكل من الأشكال، فإذا قلت: (أعمرًا أنت مكرمٌ أخاه) فإنَّ (مكرم) يؤدي ما يؤديه الفعل "لأنَّه يَجْزِي مَجْرَاهُ وَيَعْمَلُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا وَمُظْهِرًا وَمُضْمَرًا"<sup>(4)</sup>، ومثل ذلك: (أ أنت مكرمٌ على الفوز)، "وَكَذَلِكَ جَمِيعٌ هَذَا فَمَفْعُولٌ مِثْلُ يُفْعَلُ، وفَاعِلٌ مِثْلُ يَفْعَلُ... وَأَجْرُوا اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُبَالِغُوا فِي الْأَمْرِ مُجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ (فَاعِلٍ)؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ مَا أَرَادَ بِ(فَاعِلٍ) مِنْ إِيْقَاعِ الْفَعْلِ..."<sup>(5)</sup> فاسم الفاعل، واسم

(1) نظم الدرر في تفسير الآيات والسور: البقاعي: (137/2).

(2) البحر المحيط: أبو حيَّان: (305/5).

(3) التحرير والتنوير: ابن عاشور: (54/30).

(4) الكتاب: سيبويه: (108/1).

(5) المصدر نفسه: (109/1، 110).

المفعول، وصيغ المبالغة، وغيرها ذات دلالات خاصة بكل منها، فاسم الفاعل كالفعل، وهو لا يختلف عن اسم المفعول إلا في الدلالة على الموصوف، ويدل على حدث- وهو المعنى- كما يدل على الذي فعل الحدث، وهو لازم ومتعدّ ك(قائم، وكاتب) فإذا كان لازماً اكتفى بفاعله، وإذا كان متعدّياً نصب مفعولاً بشروط معروفة، واسم المفعول يدل على حدث، وعلى من وقع عليه ذلك الحدث<sup>(1)</sup>، وصيغ المبالغة كاسم الفاعل غير أنّه لا يُشترط في إعمالها الدلالة على الحال، أو الاستقبال<sup>(2)</sup>.

هذه المشتقات قد تأتي في كتاب الله- تعالى- مُفهمة تضمّنّها تعليلًا في السياق الذي جاءت فيه ودلالة العلة فيها هي المعنى، أو الحدث الذي دلّ عليه الاسم المشتق، ففي قولنا: (أَخْرَجُ الْمَعْلَمَ) نجد أنّ اسم الفاعل (المعلّم) تضمّن المعنى، أو الحدث والقائم به، كما تضمّن السبب، أو العلة الدافعة إلى الاحترام.

وأوضح ما يفهم منه معنى التعليل والسببية عند وقوع الاسم المشتق موقع الحال، أو الصفة في السياق قول أبي حيّان: "وَالْحَالُ وَالصِّفَةُ قَدْ يَجِيئَانِ وَفِيهِمَا مَعْنَى التَّعْلِيلِ، وتقول: (أَهْنُ زَيْدًا سَيِّئًا)، و(أَكْرَمُ زَيْدًا الْعَالَمَ) تُريد لإِسَاءَتِهِ وَلِعِلْمِهِ"<sup>(3)</sup>.

ففي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ (النساء: 75) ورد لفظ (الظالم) نعتًا للقرية، وإن كان الفعل للضمير كما تقول: (مررت بالرجل العاقل أبوه)، ولم يقل: (الظالمين)؛ لأنّه نعتٌ يقوم مقام الفعل، أي: التي ظلم أهلها<sup>(4)</sup>، والقرية هي مكة، وسألوا الخروج منها لما كدّر قدسها، وألمّ بأهل التوحيد من ظلم أهلها، أي: ظلم الشرك والمشركين فكراهية المقام بها يومئذٍ أنّها صارت دار شرك ومناوأة للإسلام وأهله<sup>(5)</sup>، فأفاد الاسم المشتق (الظالم) تعليلًا بالسبب دفع المؤمنين إلى دعاء ربّهم بالإخراج منها طلبًا للحرية والاعتقاد .

وفي إفادة الاسم المشتق تعليلًا في مجيئه صفة، أو غيرها قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ (فاطر: 1)؛ إذ جاز في لفظتي: (فاطر، وجاعل) ثلاثة أوجه: الخفض

(1) ينظر: شرح المفصّل: ابن يعيش: (99/4، 104)، وشرح ابن عقيل: ابن عقيل: (106/2، 107)، وشرح الأشموني: الأشموني: (215/2، 229).

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: رضى الدين الإستراباذي: (423/3).

(3) البحر المحيط: أبو حيّان: (178/7).

(4) إعراب القرآن: النحاس: (471/1، 472).

(5) التحرير والتنوير: ابن عاشور: (123/5).

على النعت، والرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على المدح<sup>(1)</sup>، وهما وصفان للفظ الجلالة، فبعد أن أسند الحمد لاسم ذاته تعالى تنبيهًا على الاستحقاق الذاتي عَقَبَ بالوصف ليكون الحمد متعلقًا به أيضًا؛ لأنَّ وصف المتعلِّق متعلِّق أيضًا فلذلك لم يقل: (الحمد لفاطر السموات والأرض، ولجاعل الملائكة رسلًا...)؛ ليؤذن باستحقاقه الوصفي أيضًا للحمد كما استحقَّه بذاته، وهذا نظير ما في أول الفاتحة من قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ\* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ\* مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: 1: 4) فإنَّ ذكر هذه الأسماء المشعرة بالصفات يؤذن بقصد ملاحظة معانيها الأصلية، والمتكلِّم ما جمع بين الموصوف والصفة إلَّا ليشير إلى أنَّ كلا مدلولي الموصوف والصفة جدير بتعلق الحمد له<sup>(2)</sup>، فتبيَّن أنَّ الحمد المستحقُّ للذات الإلهية هو كذلك مستحقُّ لصفاته - جل شأنه - فهذه الصفات من أسباب الحمد والثناء على الله تعالى.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَآؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا\* مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ (النساء: 142: 143) ورد لفظ (مذبذبين) بمعنى: (مقلقلين)، قال الزمخشري: "ذَبَّزَهُم الشَّيْطَانُ وَالْهَوَى بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ: يَتَرَدَّدُونَ بَيْنَهُمَا مُتَحَيِّرِينَ، هِيَ إِمَّا حَالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي يُرَآؤُونَ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى الذَّمِّ"<sup>(3)</sup>.

وفيهما عدَّة أوجه من القراءة فقد قرئت: (متذبذبين، ومذبذبين، ومذبذبين، ومذبذبين)<sup>(4)</sup>، وهي بجميع أوجهها ومجيئها في السياق تُشير إلى أنَّ المعنى: أنَّهم أضاعوا الإيمان والانتماء إلى المسلمين، وأضاعوا الكفر بمفارقة نصرته أهله، أي: كانوا بحالة اضطراب، وهو معنى التذبذب، والمقصود من هذا تحقيرهم، وتغيير الفريقين من صحبتهم؛ لينبذهم الفريقان<sup>(5)</sup>، وفي ذلك إلماح إلى أنَّ سبب سلوكهم ووصفهم بما دلَّت عليه تصرفاتهم، وما عرفوا به بين الناس هو كونهم (مذبذبين) فأفاد الاسم المشتق تعليلًا بالسبب - والله أعلم - .

(1) إعراب القرآن: النَّحَّاس: (359/3).

(2) التحرير والتنوير: ابن عاشور: (166/1).

(3) الكشَّاف: الزمخشري: (503/1).

(4) ينظر: إعراب القرآن: النَّحَّاس: (464/1)، والبحر المحيط: أبو حيَّان: (378/3)، ومعجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم: (594/1).

(5) ينظر: التحرير والتنوير: ابن عاشور: (242/5).

وفي معنى السببية بالاسم المشتق الواقع حالاً قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾ (الحجر: 22) فجعلها على (لاقح) كأنَّ الرياح لقحت؛ لأنَّ فيها خيراً فقد لقحت بخير، وقال بعض المفسرين: الرياح تلقح السحاب، فقد يدل على ذلك لأنَّها إذا أنشأتها وفيها خير، وصل ذلك إليه<sup>(1)</sup>، و(لواقح) حال من (الرياح) وقع لإفادة معنيين:

**الأول:** أنَّ (لواقح) صالح لأن يكون جمع (لاقح)، وهي الناقة الحبل، واستعمل في الآية استعارة للريح المشتملة على الرطوبة التي تكون سبباً في نزول المطر، كما استعمل في ضدها (العقيم)، وهي ضد (اللاقح) في قوله تعالى: ﴿وَفِي غَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ (الذاريات: 41).

**الثاني:** أن يكون صالحاً لأن يكون جمع (ملقح)، وهو الذي يجعل غيره لاقحاً، أي: الفحل إذا لقح الناقة<sup>(2)</sup>، وهي على المعنيين سبب للإرسال، ومن بلاغة الآية إيراد هذا الوصف لإفادة كلا المعنيين اللذين تعملهما الرياح.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (الروم: 46)؛ إذ وردت: (مبشرات) منصوبة على الحال، والعامل فيها (أن يرسل)؛ إذ ذكر - جلَّ شأنه - أنَّ من أعلام قدرة إرسال الرياح أنَّها مبشرات بالمطر، وتسيير السفن إلى مقاصد أهلها، وأعظم البشارات نزول المطر؛ لأنَّ منه الخصب التابع لنزول المطر المسبب عن الرياح، وإنَّما كان ذلك بدلالة ما بعدها، في قوله تعالى: ﴿وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾؛ إذ جاء العطف على علّة محذوفة دلَّ عليها المعنى، أو أنَّ (مبشرات) هي نفسها العلّة بالنظر إلى المعنى، أو أنَّ العطف على يرسل بإضمار (فعل) معلل دلَّ عليه<sup>(3)</sup>، وكل ذلك يوحى به الاسم المشتق (مبشرات) فيفيد تعليلاً لإرسال الرياح، وكونها سبباً لهذه الرحمة الإلهية؛ إذ تنتشي الحياة بالدفق والنماء ممَّا يقيم الحجّة على الخلق ببديع صنع الله.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ \* وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ \* قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ \* قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾ (الزمر: 11: 14)، فالأمر بإخلاص الدين دلَّ عليه قوله تعالى: (مخلصاً)، والمعنى: (أنَّ الإخلاص له السبقة في الدين فمن أخلص كان سابقاً، وإن فعل ما يستحق به الأولوية من أعمال السابقين دلالة على السبب بالمسبب، أي: أنَّ الله

(1) معاني القرآن: الأخفش: (602/2).

(2) التحرير والتتوير: ابن عاشور: (37/14).

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي: (209/4).

أمرني أن أخلص له الدين من الشرك والرياء، وكل شوب بدليل العقل، والوحي، ولا يعدُّ الاسم المشتق (مخلصاً) في الموضعين تكراراً لسببين:

**الأول:** لأنه في الموضع الأول إخبار بأنه مأمور به من جهة الله تعالى بإحداث العبادة والإخلاص فيهما، **والثاني:** لأنه في الموضع الثاني إخبار من جهة العبد بأنه يخصُّ الله وحده دون غيره بالعبادة مخلصاً له دينه، ولدلالاته على ذلك قدَّم المعبود على فعل العبادة وأخره في الأول، فالكلام أولاً: واقع في الفعل نفسه وإيجاده، وثانياً: فيمن يفعل الفعل لأجله<sup>(1)</sup>، وجاءت صفة اليوم بأنه (عظيم) على صيغة المبالغة مبيِّنة سبب خوف العذاب في ذلك اليوم لرهبته وعظمته؛ لأنه عظيم، فأفاد الاسم المشتق تعليلاً بالسبب كذلك، وقد يأتي الاسم المشتق متضمناً تعليلاً في مواقع أخرى غير الصفة والحال، ففي قوله تعالى: ﴿قَوْلٍ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّن ذِكْرِ اللَّهِ أَوَّلِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الزمر: 22) وقع اسم الفاعل (القاسية) سبباً للدعاء عليهم بالويل والعذاب، فقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه: "أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَلُّوا مَلَّةً فَقَالُوا لَهُ حَدِّثْنَا فَنَزَلَتْ، أَي: الآية"<sup>(2)</sup>، ومثل هذا سبب ردة العقوبة النازلة بأهلها وعلتها قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ (المطففين: 1) أي: بسبب تطفيفهم الكيل، وبخسهم حاجات الناس وقع الويل عليهم، وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَّوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ (المرسلات: 15، المطففين: 10)، أي: أن كذبهم هو الدافع للدعاء عليهم بالويل، فجاء الاسم المشتق في الموضعين تعليلاً بالسبب في وقوع الويل والهلاك لهم.

ومن ذلك قول الرسول الكريم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ"<sup>(3)</sup>؛ إذ المانع من التوارث بينهما في الأول الكفر المعبر عنه باسم الفاعل (الكافر)، وفي الثاني الإسلام المعبر عنه باسم الفاعل (المسلم)؛ وعليه جاء المشتق متضمناً تعليلاً وسبباً لنفي التوارث بينهما في الموضعين. وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (الروم: 10) ورد لفظ (السوأي) محتملاً لأن يكون: مؤنث (الأسوأ)، والمعنى: عاقبتهم الخلَّة السوأي بإخراج (السوأي) من الصلة، فتنصب على الموضع بحذف الموصوف المنصوب، وإقامة الصفة مكانه خبراً لـ(كان)، أو أن يكون (السوأي) مصدرًا، وعلى هذا فهو داخل في الصلة، ومنصب بـ(أسأوا)، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: 8)؛ إذ يجوز في إعراب (السوأي) أن يكون في

(1) الكشف: الزمخشري: (44/4).

(2) الكشف: الزمخشري: (47/4).

(3) صحيح البخاري: البخاري: (كتاب الفرائض): (باب لا يرث المسلم الكافر): (1675).

موضع رفع صفة لـ (عاقبة)، وتقديرها: (ثم عاقبتهم المذمومة التكذيب)<sup>(1)</sup>، وفي جميع هذه الأوجه يحتمل إفادة (السوأي) التعليل بالسبب لدلالة اللفظ على المعنى الذي يستوجب العقوبة.

وفي قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ (الواقعة: 1) ورد اسم الفاعل (الواقعة) فاعلاً كما يلمح فيه تعليل الإتيان بفعل الوقوع (وقعت) لمناسبة المعنى في هذه (الواقعة) لحصول الحدث (وقعت)، والمعنى: (إذا وقعت القيامة) (الواقعة) تحقق منكروها ذلك فأقلعوا عن اعتقادهم أنها لا تقع، وعلموا أنهم ضلوا في استدلالهم، وهذا وعيد بتحذير المنكرين للقيامة)<sup>(2)</sup>.

وقد لا يبدو التعليل واضحاً في بعض المشتقات من خلال ورودها في السياق؛ إذ ليس المراد من مجيئها قصد التعليل، أو بيان السبب، ولكن قد يفهم ارتباط الدلالة في السياق بما يتضمن تعليلًا بالسبب، ويمكن عدّ هذه الألفاظ من أسلوب التعليل الواردة في كتاب الله تعالى.

**ثالثاً: التعبير ببعض الظروف والأسماء الملازمة للإضافة، والمشعرة بدلالة التعليل:**

يلحق البحث - هنا - بعض الظروف المشعرة بدلالة التعليل وهي: (إذ، وحيث)؛ لأنهما اسمان، وقد ذكر بعض العلماء ومفسري القرآن ومعربيه إفادتهما لمعنى التعليل، كما يلحق أيضاً بها (بيد)؛ كونها اسماً ملازماً للإضافة مشعراً بدلالة التعليل في أحد وجهيها، وتفصيل الحديث في هذا الجانب على النحو الآتي:

**أ/ التعليل بـ (إذ):**

ترد (إذ) في العربية على أوجه<sup>(3)</sup>، منها: أن تكون اسماً للزمان الماضي، وهذا هو الأصل فيها، وهي ظرف في الغالب، نحو قوله - عز وجل -: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ (التوبة: 40)، وقد يضاف إليها اسم زمان، واقتصر الجمهور عليها، وغيرهم على أنها قد تأتي مفعولاً به، أو بدلاً من المفعول به<sup>(4)</sup>، ومنها: أنها تفيد التعليل، وتفصيل كونها تعليلية على النحو الآتي:

تفيد (إذ) التعليل بدخولها على السبب، فيكون ما بعدها سبباً فيما قبلها، قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (الزخرف: 39)، فـ (إذ) - هنا - لتعليل ما قبلها، قال الدسوقي عند تعليقه على قوله تعالى: (إذ ظلمتم): "هو تَعْلِيلٌ لِنَقِي النِّعَةِ الْمَأْخُوذِ مِنْ (لَنْ) أَي: أَنَّهُمْ لِعِظَمِ مَا هُمْ فِيهِ لَا يَنْفَعُهُمْ إِشْتِرَاكُهُمْ فِي الْعَذَابِ بِحَيْثُ يَتَسَلَّوْنَ وَيَتَأَسَّوْنَ بِهِ كَمَا كَانَ فِي دَارِ الدُّنْيَا مِنْ أَنَّ الْمُصِيبَةَ إِذَا عَمَّتْ

(1) البحر المحيط: أبو حيان: (164/7).

(2) التحرير والتنوير: ابن عاشور: (282/27).

(3) رصف المباني: المالقي: (64، 65)، والجنى الداني: المرادي: (185\_192)، ومغني اللبيب: ابن هشام: (166/1) 178\_، والمساعد: (501/1\_502).

(4) ينظر: الجنى الداني: المرادي: (187، 188)، ومغني اللبيب: ابن هشام: (166/1)، والمساعد: (499/1).

هَانتُ<sup>(1)</sup>، ف "عَدِمَ انْتِفَاعُهُمْ بِمُشَارَكَةِ أَمْثَالِهِمْ لَهُمْ فِي الْعَذَابِ إِنَّمَا سَبَبُهُ وَعِلَّتُهُ ظُلْمُهُمْ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ اخْتِیَاجُ الْجُمْلَةِ إِلَيْهِ نَحْوًا مِنْ اخْتِیَاجِهَا إِلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (قَصَدْتُكَ رَغْبَةً فِي بَرِّكَ وَأَتَيْتُكَ طَمَعًا فِي صَلَاتِكَ)... أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَاهُ: أَنْكُمْ عَدِمْتُمْ سَلْوَةَ النَّاسِي بِمَنْ شَارَكَكُمْ فِي الْعَذَابِ لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ فِيمَا مَضَى"<sup>(2)</sup>، والواضح هنا أن الظلم (السبب) واقع في الماضي، وعدم الانتفاع (المسبب) تالٍ له، فسبق السبب المسبب في الذهن والخارج.

على أن الجمهور ينكرون معنى التعليل لـ(إذ) مما اضطرهم الى تقدير معنى الآية: بـ (إذ ثبت ظلمكم)، أو (بعد إذ ظلمتم)<sup>(3)</sup>؛ وعليه تكون (إذ) ظرفًا بدلًا من اليوم، والقول بالتعليل - في رأيي - أوجه منه؛ لأنَّ القول بأنَّ (إذ) تفيد التعليل لا يضطرنا إلى التأويل؛ ولأنَّ معناه أظهر من معنى التقديرين، ووروده على الذهن أسرع من ورودهما.

ولم ينكر ابن جني إفادتها التعليل في هذا الموضع، أو في غيره<sup>(4)</sup>، وقد استشكل عليه أن تكون (إذ) بدلًا من اليوم مما اضطره إلى مراجعة أستاذه أبي علي الفارسي مرارًا، قال: "طَاوَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي هَذَا وَرَاجَعْتُهُ فِيهِ عَوْدًا عَلَى بَدْءِهِ، فَكَانَ أَكْثَرَ مَا بَرَدَ مِنْهُ فِي الْيَدِ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ الدَّارُ الْآخِرَةُ تَلِي الدَّارَ الدُّنْيَا لَا فَاصلَ بَيْنَهُمَا، إِنَّمَا هِيَ هَذِهِ فَهَذِهِ، صَارَ مَا يَقَعُ فِي الْآخِرَةِ كَأَنَّهُ وَقَعَ فِي الدُّنْيَا، فَلِذَلِكَ أُجْرِيَ (الْيَوْمُ) وَهُوَ الْآخِرَةُ مَجْرَى وَقْتِ الظُّلْمِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (إِذْ ظَلَمْتُمْ) وَوَقْتُ الظُّلْمِ إِنَّمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ هَذَا وَتَرْتَكِبُهُ بَقِي (إِذْ ظَلَمْتُمْ) غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِشَيْءٍ؛ فَيَصِيرُ مَا قَالَهُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّهُ كَأَنَّهُ أَبْدَلَ (إِذْ ظَلَمْتُمْ) مِنَ الْيَوْمِ، أَوْ كَرَّرَهُ عَلَيْهِ وَهُوَ كَأَنَّهُ هُوَ"<sup>(5)</sup>، ولا إشكال في أنَّ الزمنين متقاربان، لكن هل يكفي التقارب؛ ليكون مسوغًا لجعل (إذ) بدلًا من اليوم؟!

لم يكن انقسام النحاة في (إذ) مقتصرًا على أصل إفادتها التعليل فحسب، بل إنَّ للقائلين بجواز أن تكون (إذ) للتعليل مذهبين:

(1) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: الدسوقي: (223/1).

(2) الخصائص: ابن جني: (173/2).

(3) ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام: (170/1).

(4) ينظر: الخصائص: (172/2).

(5) المصدر نفسه: (172/2، 224/3).

**الأول:** أنها ظرف، والتعليل مفهوم من قوة الكلام لا من لفظها، ففي قولنا: (ضربته إذ أساء) إذا أُريد ب(إذ) الوقت، فإن ظاهر الحال يقتضي أنَّ الإساءة سبب الضرب، أو أنَّ وقت الإساءة بسببها<sup>(1)</sup>.  
ورجح محمد عبد الخالق عضيمة من المحدثين بقاء (إذ) على ظرفيتها مع إفادتها لمعنى التعليل لما يأتي<sup>(2)</sup>:-

1. (حيث) من الظروف التي تفيد التعليل، ولو جعلنا (إذ) الدالة على التعليل حرفاً مصدرياً يسبك مع ما بعدها بمصدر للزمن أن نقول بذلك في (حيث)، قال الزمخشري: "حَيْثُ وَإِذٌ غُلِبَتَا دُونَ سَائِرِ الظُّرُوفِ فِي إِفَادَةِ التَّعْلِيلِ"<sup>(3)</sup>.

2. (إذ) مفيدة للتعليل في قوله تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: 80) كما ذكره السهيلي وغيره، ولو وضعت (أن) المصدرية - هنا - مكان (إذ) لم تصلح لذلك؛ لأنَّ (أن) المصدرية لا تقع بعدها الجملة الاسمية إلا إذا كانت المخففة من (أن).

ويعضد ذلك أنَّ أبا الفتح أعرب (إذ) بدلاً من اليوم في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (الزخرف: 39)، ثم صرَّح بإفادة (إذ) للتعليل<sup>(4)</sup>.

**الثاني:** أنَّ (إذ) حرف بمنزلة لام العلة، وهو متمحض للتعليل مجرد عن الظرفية، ونُسب هذا المذهب إلى سيبويه<sup>(5)</sup>، وعليه الرضي، قال في شرح الكافية: "تَجِيءُ (إِذٌ) لِلتَّعْلِيلِ نَحْوُ: حِينَئِذٍ إِذْ أَنْتَ كَرِيمٌ: أَيُّ: لِأَنَّكَ"<sup>(6)</sup>، ورجحه ابن هشام<sup>(7)</sup>.

ولا يذهب البحث إلى ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني، وإنَّما يميل إلى الأخذ بالرأي الأول الذي رجَّحه عضيمة، مضيماً أنَّها تُفيد التعليل من خلال الحدث الواقع فيها، وهذا الحدث قد يتغير معها فلا تُفيد التعليل فمثلاً: قول الزمخشري: "ضَرَبْتُهُ إِذْ أَسَاءَ"<sup>(8)</sup> أفادت (إذ) مع الحدث الواقع فيها - هنا - ألا وهو

(1) ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام: (168/1)، والمطالع السعيدة: السيوطي: (420/1)، وأسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية: عبد العال سالم مكرم: (29).

(2) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة: (149/1).

(3) الكشف: الزمخشري: (206/4).

(4) الخصائص: (172/2).

(5) ينظر: أمالي السهيلي: السهيلي: (25)، والجنى الداني: المرادي: (189)، والمساعد: ابن هشام: (501/1).

(6) شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الإستراباذي: (201/3).

(7) مغني اللبيب: ابن هشام: (170\_168/1).

(8) الكشف: الزمخشري: (206/4).

معنى التعليل؛ لأنَّ الإساءة قد تكون سبباً للضرب، أمَّا إذا وُضِعَ مع هذا الظرف حدثٌ آخر مثل: (ضَرَبْتُ ابني إذْ خَرَجَ النَّاسُ مِنَ الْمَسْجِدِ)، فَإِنَّ حدثَ الخروج ليس سبباً في ضرب الابن، وإنَّما وقع الحدثان - هنا - في وقت واحد.

وعلى هذا الأساس تُخَرِّج آيات الذكر الحكيم؛ لورود (إِذْ) في مواضع كثيرة منه علّة من خلال الحدث الواقع فيها، وخَرَّجها على هذه الدلالة بعض القدماء من المعربين والمفسرين، ففي قوله: تعالى:

- «لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ» (آل عمران: 164) ذكر الجمل أن (إِذْ) في الآية ظرفية تعليلية<sup>(1)</sup>.

- وقوله تعالى: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ» (الأنعام: 91) علق ابن عطية، وابن عاشور عند تفسيرهما للآية بأن (إِذْ) ظرفية مشعرة بمعنى التعليل<sup>(2)</sup>.

- وفي قوله: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ» (الأحقاف: 11) يرى الرضي في شرحه على الكافية أن (إِذْ) في الآية يمكن أن تقول بالتعليلية<sup>(3)</sup>، وإليه ذهب ابن هشام<sup>(4)</sup>، وعلى هذا تتعلّق (إِذْ) بـ(يقولون)، ولا تمنع (الفاء) من عمل ما بعدها فيما قبلها على التحقيق، وإنَّما نُظِمَت الآية هكذا لإفادة هذه الخصوصيات البلاغية، فـ(الواو) للعطف، والمعطوف في معنى الشرط، و(الفاء) واقعة في جواب الشرط، وأصل الكلام: (فسيقولون هذا إفك قديم إذ لم يهتدوا به!).

- وفي قوله تعالى: «فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ» (الأحقاف: 26) ذكر الزمخشري إفادتها من خلال الحدث الواقع فيها لدلالة التعليل، وعلق قائلاً: "إِنْ قُلْتَ: (لَمْ جَرَى مَجْرَى التَّعْلِيلِ؟)، قُلْتَ: لَا سِتْوَاءَ مُؤَدَّى التَّعْلِيلِ وَالظَّرْفِ فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ لِإِسَاءَتِهِ، وَضَرَبْتُهُ إِذْ أَسَاءَ)؛ لِأَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتَهُ فِي وَقْتِ إِسَاءَةٍ، فَإِنَّمَا ضَرَبْتَهُ فِيهِ لَوْجُودِ إِسَاءَتِهِ فِيهِ..."<sup>(5)</sup>.

وأكد أبو حيّان ظرفيتها مع دلالتها على التعليل، فقال: "يُظْهَرُ فِيهَا مَعْنَى التَّعْلِيلِ، فَلَوْ قُلْتَ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا لِإِحْسَانِهِ إِلَيَّ، أَوْ إِذْ أَحْسَنَ إِلَيَّ اسْتَوِيًّا فِي الْوَقْتِ، وَفُهِمَ مِنْ (إِذْ) مَا فُهِمَ مِنْ (لَامِ التَّعْلِيلِ)، وَإِنَّ إِكْرَامَكَ إِيَّاهُ فِي وَقْتِ إِحْسَانِهِ إِلَيْكَ إِنَّمَا كَانَ لَوْجُودِ إِحْسَانِهِ لَكَ فِيهِ..."<sup>(6)</sup>.

(1) الفتوحات الإلهية. الجمل: (332/1).

(2) المحرر الوجيز. ابن عطية: (104/6)، والتحرير والتنوير. ابن عاشور: (362/7).

(3) (475/4، 184/3).

(4) مغني اللبيب: ابن هشام: (168/1).

(5) الكشف: الزمخشري: (206/4).

(6) البحر المحيط: أبو حيّان: (65/8).

- وفي قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بَي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ (يوسف: 100) وقعت: (إذْ أَخْرَجَنِي) تعليلاً لما قبلها<sup>(1)</sup>.

وهكذا فإن المتأمل للمواضع السابقة، وغيرها<sup>(2)</sup> في القرآن الكريم يلحظ أن (إذ) الظرفية قد تكون مشعرة بالدلالة على التعليل من خلال الحدث الواقع فيها .

#### ب/ التعليل بـ(حيث):

عُرِفَت (حيث) عند الغالبية من النحاة بأنها ظرف للمكان، وهي اسم ملازم للإضافة إلى الجملة الفعلية، أو الاسمية، وعند الأخفش قد ترد للزمان<sup>(3)</sup>، ولم يجد البحث قائلًا يُصرِّح بإفادتها لمعنى التعليل سوى الزمخشري، وذلك في تفسيره: (الكشاف) عند حديثه عن (إذ) التعليلية في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ (الاحقاف: 26)، قال: "فإن قلت: بِمِ انتصب ﴿إذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ﴾؟ قلت: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَغْنَى﴾ فإن قلت: لِمَ جَرَى مَجْرَى التَّعْلِيلِ؟ قلت: لِاسْتِثْنَاءِ مُؤَدَّى التَّعْلِيلِ وَالظَّرْفِ فِي قَوْلِكَ: ضَرْبَتُهُ لِإِسَاءَتِهِ وَضَرْبَتُهُ إِذْ أَسَاءَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ضَرْبَتُهُ فِي وَقْتِ إِسَاءَتِهِ، فَإِنَّمَا ضَرْبَتُهُ فِيهِ لَوْجُودِ إِسَاءَتِهِ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ (إِذْ، وَحَيْثُ) غُلِبَتَا دُونَ سَائِرِ الظَّرُوفِ فِي ذَلِكَ"<sup>(4)</sup>.

وقد سلّم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة من المحدثين بما ذهب إليه الزمخشري - هنا - من إفادة (حيث) التعليل<sup>(5)</sup>، كما خصّ الدكتور فخر الدين قباوة (حيث) بالحديث في صفحات مفيدات ذكر فيها أن (حيث) تقع ظرفًا للمكان، وقد تكون ظرفًا للزمان، أو أنها تقع اسمًا يعرب وفق موقعه في الجملة، فقد تكون مبتدأ، أو مفعولًا به، أو مجرورًا بحرف جر، أو مضافًا إليه، أو غير ذلك من مواقع الدلالة والإعراب<sup>(6)</sup>، وفي كلامه ذاك إشعار بإمكانية دلالتها على التعليل، وإعرابها مفعولًا لأجله.

وإذا كان البحث لم يقع على دلالة التعليل لـ(حيث) في السياق القرآني؛ فهذا لا يوجب قصرها على الظرفية المكانية فحسب؛ لأنه من خلال التتبع لمواضعها في القرآن الكريم، والوقوف على أقوال المفسرين والمعرّبين يلاحظ تأثر غالبيتهم بكلام النحاة في أنها لا تخرج عن الظرفية المكانية على الرغم من وجود

(1) الفتوحات الإلهية: الجمل: (483/2).

(2) ينظر أيضًا: (النساء: 72، والكهف: 16، وطه: 38، 40، والشعراء: 98، وغافر: 10، والزخرف: 39، القلم: 17).

(3) ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام: (262\_258/1)، همع الهوامع: السيوطي: (209\_205/3).

(4) الكشاف: الزمخشري: (206/4).

(5) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة: (149/1).

(6) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: فخر الدين قباوة: (220، 221).

إشارات طفيفة لبعضهم باحتمال دلالتها على الظرفية الزمانية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: 58) . فهل (حيث) هنا دالة على المكان، أم على الزمان، أم دالة على كليهما معاً؟

في الحقيقة أنَّ البحث يري دلالتها على تنوع المكان، وتعدد الزمان أيضاً؛ لأن التخيير في أكل ما يشاؤون لا يلزمهم بوقت محدد، بل إن التخيير في أكل ما يريدونه يدل بالضرورة على تعدد الأوقات التي يختارون منها، واستمرارها، ويدل على ذلك قوله اللاحق: ﴿وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ فهذه فرصة متاحة للمرء أن يختار ما يشاء وقت ما يشاء، ولا سيما أن دلالة (رغداً) تؤكد ذلك، قال القرطبي في تفسيره للآية: "رَغَدٌ عَيْشُهُمْ وَرَغَدٌ (بِضْمِ الْعَيْنِ، وَكُسْرِهَا) وَأَرْغَدَ الْقَوْمُ: أَخَصَبُوا وَصَارُوا فِي رَغَدٍ مِنَ الْعَيْشِ"<sup>(1)</sup>، وفي تفسير الألوسي قال: "فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا، أَي: وَاسِعًا هَنِيئًا، وَتَضْبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، أَوْ الْحَالِيَّةِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِينَ، وَفِي الْكَلَامِ إِشَارَةٌ إِلَى حِلِّ جَمِيعِ مَوَاضِعِهَا لَهُمْ، أَوْ الْإِذْنِ بِنَقْلِ حَاصِلِهَا إِلَى أَيِّ مَوْضِعٍ شَاءُوا مَعَ دِلَالَةِ (رَغَدًا) عَلَى أَنَّهُمْ مُرَخَّصُونَ بِالْأَكْلِ مِنْهَا وَاسِعًا وَلَيْسَ عَلَيْهِمُ الْقَنَاعَةُ لِسَدِّ الْجُوعَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَعْدًا لَهُمْ بِكَثْرَةِ الْمُحْصُولَاتِ وَعَدَمِ الْعَلَاءِ"<sup>(2)</sup>.

والمأمل لكلام المفسرين يلحظ تأثرهم بكلام النحاة واضحاً في أن (حيث) ظرف للمكان، ويظهر ذلك في قول الألوسي: (إلى حِلِّ جميع مواضعها لهم)، ولكنه عبّر عن إحساسه بمعنى الزمان فيها عندما قال: (ويحتمل أن يكون وعداً لهم بكثرة المحصولات)، ولا يرى البحث داعياً لحصرها في هذه الآية، أو في المواضع المشابهة لها بدلالة المكان فقط؛ وذلك لأنَّ دلالة الزمان محتملة فيها أيضاً، فعدم ورودها مفيدة لبيان السبب، أو العلّة في السياق القرآني لا يوجب قصرها دلاليّاً على الظرفية المكانية، أو المحتملة للظرفية المكانية، أو الزمانية فحسب؛ لأنَّ البحث سيكشف لنا في الصفحات الآتية أنَّ (حيث) لها استعمالات أخرى تظهر في سياق التعامل الاجتماعي، ويحسن الإشارة - هنا - إلى أن الكلمة لا تؤدي دلالتها المقصودة مفردة، بل تؤديه من خلال سياق لغوي قائم، فالكلمات مفردة هي المواد الأولية التي تتشكل حسب أنظمة مختلفة لتقدم مفهوماً محدداً هذه المواد الأولية لا قيمة لها بذاتها، فهي تبقى معنى مجرداً حتى يصوغها المتكلم في جمل، وتراكيب لغوية يحاول بها أن يقدّم أفكاره إلى الآخرين، وهذا ما نسميه: (المعنى السياقي).

وليس أدل على أهمية السياق في بيان الدلالة من قول (فيرث) الذي مفاده بأن: المعنى ما هو إلّا نتيجة علاقات متشابكة متداخلة، فالجمل تكتسب دلالتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث، أي: من

(1) الجامع لأحكام القرآن. القرطبي: (452/1).

(2) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. الألوسي: (266/1).

خلال سياق الحال، ويؤكد أن السياق هو الذي يحدد دلالة الكلمة، ويرى أن لكل كلمة في اللغة معناها، وإيحاءها، وظلالها التي تستمدّها من الموقف الحيوي الذي تقال فيه<sup>(1)</sup>.

إنّ واقع التطور في الاستعمال اللغوي يؤكد أنّه إذا كانت القاعدة اللغوية أصلاً من الأصول الثابتة فإنّ استعمال اللفظ في الحياة العامة قد يضيف عليه دلالة جديدة، أو يضيف لفظه صيغة جديدة مشتقة، أو أنّ الناس يجدون فيه لدى إمعان النظر، ورجع البصر ما لم يجده الدارسون من قبل، وهذا أمر بدهي؛ لأنّ أنظار الدارسين في تحليل النصوص تختلف باختلاف فهمهم، ومعرفتهم بالمواقف الحيّة التي استعمل فيها النص الأدبي.

إن لفظة (حيث) في كثير من آيات القرآن الكريم عند الدراسة الدقيقة تدل على الزمان، وإن لم يقل بذلك معظم المفسرين، وكذلك هي في كثير من النصوص الشعرية والنثرية، وسيعرض البحث نماذج من استعمالها دالة على المكان، أو على الزمان، ويتتبع صوراً أخرى من استعمالها في حياة الناس، ويناقش ما طرأ جرّاء ذلك عليها من تطور في الدلالة أو في التركيب.

في العصر الحديث صار الناس ينظرون إلى (حيث) نظرة عامة، على أنها ظرف يكون للمكان، أو الزمان وفق حاجة المتكلم، وحاجة الموقف، أو السياق الذي يكون فيه النص، وتأتي دلالتها للمكان، أو للزمان تلقائية، وهذه الدلالة يمكن أن نلمسها أيضاً في نصوص القدماء، ومن ذلك:

• ما نفهمه من قول بشر بن أبي خازم<sup>(2)</sup>:

فَهَلْ يَقْضِي لُبَانَتْهَا إِلَيْنَا      بِحَيْثُ انْتَابَنَا إِلَّا سَرِيعٌ.

يريد أنه لا يقضي حاجته، ويوصله إلى حبيبه البعيد الذي انتابه إليه الشوق إلا بوساطة، أو بسبب فرسه السريع .

• ومن ذلك قول الحطيئة<sup>(3)</sup>:

وَبَلَدَةٍ جُبْتُهَا وَخَدِي بِيَعْمَلَةٍ      إِذَا السَّرَابُ عَلَى صَخْرَائِهَا اضْطَرَبَا  
بِحَيْثُ يَنْسَى زِمَامَ الْعَنْسِ رَاكِبُهَا      وَيُضْبِحُ الْمَرْءُ فِيهَا نَاعِسًا وَصَبَا.

فدلالة (حيث) - هنا - على الزمن واضحة، ولكنها قد تفيد أيضاً معنى السبب؛ إذ إن المسافر في هذه الصحراء الواسعة يحس بالتعب والفتور حتى يكاد ينسى راحلته بسبب ذلك.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسّان: (337)، والاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: يحيى أحمد: (81\_82).

(2) ديوان بشر بن أبي خازم: (98).

(3) ديوان الحطيئة: (18).

- وقول امرئ القيس يمدح سعد بن الضباب عندما حماه من بطش الليث، وهو عامر ابن جوين الطائي الذي كاد يسطو عليه، وعلى ماله<sup>(1)</sup>:

مَنْعَتِ النَّاسَ مِنْ أَكْلِ ابْنِ حُجْرٍ      وَكَادَ اللَّيْثُ يُودِي بِابْنِ حُجْرٍ  
مَنْعَتِ فَأَنْتَ دُو مَنَّ وَنُعْمَى      عَلَيَّ ابْنِ الصَّبَابِ بِحَيْثُ نَذْرِي.

- ويريد بابن حجر نفسه فكأنه يريد القول: إنك منعتني فأنا لذلك السبب أدين لك بالنعمة والفضل .
- ومن ذلك ما نتداوله في حياتنا العامة كثيرًا عندما نضع (حيث) أداة لبيان السبب في الفعل، كأن نقول، مثلاً: (عتب علي فلان حيث ذكّرته بما استعاره من كتب).
- ومنه ما ورد في مجلة نقابة المحامين، التي تصدرها نقابة المحامين في الأردن، وهو نص مرافعة طويلة سيورد البحث منها بعضًا من الجمل - على سبيل التمثيل لا الحصر - التي استعملت فيها عبارة: (حيث إن) بمعنى: (لكي)، ويُلاحظ أنّ هذه (الحيثيات) تُستعمل بكثرة في العصر الحاضر في المرافعات القضائية، وهي التي تُقضي في النهاية إلى القرار الحاسم في الموضوع، ومنها<sup>(2)</sup>:
- وحيث إن العقد الذي حُرّر بناء على قرار دولة رئيس الوزراء تضمن أن المدة التي يقضيها المستدعي بموجب هذا العقد تعتبر خدمة تابعة للتقاعد المدني...
- وحيث إن المادة (60/أ/1) من نظام الخدمة المدنية المشار إليها التي استند إليها دولة رئيس الوزراء في إصدار قراره بتعيين المستدعي في ملاك مؤسسة تنمية أموال الأيتام، نصت على ...
- وحيث إن المادة (4) المعدلة من قانون التقاعد المدني رقم (24) سنة (1959م) نصّت على ... لهذا وبناء على ما تقدّم نقرر: أنّ واقع استعمال الناس اليوم يدل دلالة قاطعة على تطور دلالة هذا الظرف (حيث) من حدود المكان إلى اتساع الزمان، إلى دلالة التعليل... كما يظهر في الشواهد العديدة التي تدل على ذلك، ثم إن التطور الكبير في مسيرة هذه الكلمة هو في استخدامها في لغة القانون، حيث أصبح الناس يستخدمونها بدلالة السبب، وبدلالة الشرط، حتى اشتقوا منها كلمة: (حيثيات) التي تعني الملابس والوقائع والأحداث المحيطة بالقضية الحقوقية، فيقال: حيثيات الحكم، وحيثيات القضاء، وحيثيات المرافعة، وحيثيات الاعتراض، وهكذا... وهنا نعرض السؤال نفسه الذي أنهى به الدكتور عودة خليل عودة بحثه عن (حيث)، وتطور الاستعمال اللغوي لها ألا وهو: هل يمكن أن تُعدّ (حيث) شاهدًا

(1) ديوان امرئ القيس: (109).

(2) مجلة نقابة المحامين: العرموطي، وآخرون، العددان (الرابع، والسادس): (644\_646).

على التطور التاريخي لدلالة الألفاظ، وهل يمكن أن يدرس اتحاد المجامع دلالتها الحديثة، ويتخذ بشأنها قراراً مناسباً<sup>(1)</sup>.

الإجابة عن هذا السؤال تقتضي من البحث الإنصاف استناداً إلى الواقع اللغوي؛ لذا يقرر البحث ما أقره الدكتور عودة بـ: أن (حيث) في طريقها هذا الطويل، وتطور دلالتها وصياغتها تعدُّ مثلاً على التطور التاريخي للدلالة، وسبباً ملحاً في الإسراع بكتابة المعجم التاريخي للغة العربية الذي طال انتظاره .  
ج / التعلييل بـ(بيد):

(بيد) اسم ملازم للإضافة إلى (أن) وصلتها، وذكر له النحاة معنيين<sup>(2)</sup>:

الأول: (غير)، وبهذا المعنى يفيد الاستثناء المنقطع خاصة، جاء في اللسان: "بيد بمعنى: غير، يُقال: رجل كثير المال (بيد) أنه بخيل، معناه: غير أنه بخيل"<sup>(3)</sup>، والثاني: (من أجل)؛ وعليه خرج قول الرسول الكريم- صلى الله عليه وسلم - : "أنا أفصح من نطق بالصاد (بيد) أني من قریش"<sup>(4)</sup>، وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "نحن الآخرون السابقون يوم القيامة (بيد) أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم، فاختلفوا فيه فهدانا الله، فالناس لنا فيه تبع فاليهود غداً، والنصارى بعد غد"<sup>(5)</sup>، و(بيد) عند ابن مالك، وغيره بمعنى: (غير) على حد قول الشاعر<sup>(6)</sup>:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سِيُوفَهُمْ      بِهِنْ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ.

واختار ابن مالك أن تكون (بيد) حرفاً؛ إذ إن معنى (إلا) مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها عنده<sup>(7)</sup>. ومما ذكر على مجيئها بمعنى (من أجل) قول الشاعر<sup>(8)</sup>:

(1) حيث بين ثبات قواعد اللغة العربية وتطور صور الاستعمال: عودة خليل عودة: (75).

(2) ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام: (224/1)، وهمع الهوامع. السيوطي: (281/3).

(3) لسان العرب: ابن منظور. مادة: (ب.ي.د.): (188/2).

(4) يُنظر تخريج حديث الرسول في: كشف الخفاء ومزيل الإلباس. إسماعيل العجلوني: (200).

(5) صحيح البخاري: البخاري: (كتاب الجمعة): (باب فرض الجمعة: (213).

(6) البيت للناطقة الذبياني من البحر الطويل، يقول فيه: لن تجد عيباً لهؤلاء الرجال، لكن سيوفهم قد تكسر حدها وصارت بحاجة إلى شحذ؛ لكثرة ما قاتلوا بها جيوشاً إثر جيوش، وهذا مديح بما يشبه الذم. (ديوانه: (33)، الأزهية: الهروي:

(180)، ومغني اللبيب: ابن هشام: (224/1)، وهمع الهوامع: السيوطي: (281/3).

(7) ينظر: شواهد التوضيح: ابن مالك: (156).

(8) الرجز لم ينسب إلى شاعر بعينه، يقول فيه صاحبه: لقد فعلت ما فعلت قصداً من أجل أنني أخاف عليك، إذا ما متُّ أن تصيحي عليّ وتتوحي، وهو من شواهد: (لسان العرب. ابن منظور: مادة: (ب.ي.د.): (188/2)، و(ر.ن.ن):

(238/6)، ومغني اللبيب. ابن هشام: (225/1)، وهمع الهوامع. السيوطي: (282/3).

عَمَدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بَيِّدَ أَتَى أَخَافُ إِنَّ هَلَكْتُ لَمْ تُرْتَي.

والواضح أن (بيد) على المعنى الثاني تفيد التعليل بالسبب؛ ذلك أن ما بعدها يكون سبباً في ما قبلها، ففي الحديث الشريف علّل الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - كونه أفصح من نطق بالضاد باجتماع الوصفين، أي: بكونه من قريش واسترضع في بني سعد، فكان الأخيران سبباً في كونه الأفصح، وهما سابقان له ذهنًا وخارجًا، وكون الشاعر خائفًا من الهلاك سبب في فعله، والخوف سابق له في الذهن والخارج، فدلالة التعليل واضحة فيها أيضًا وإن لم تُستعمل في النص القرآني.

#### الخاتمة:

بعد رصد عناصر التعليل الاسمية وجمعها في هذا البحث، وتحليل تراكيبها، والغوص في مكوناتها؛ سعيًا إلى الظفر بالحكمة من استعمال هذه العناصر بعينها يمكن إجمال أهم النتائج التي وصل إليها البحث في الآتي:

1. صدق مقولة النحاة المتواترة في أنّ المصادر هي أغراض الفاعلين من أفعالهم، فقد بان من خلال البحث أنّ العنصر الاسمي التعليلي إمّا أن يكون مصدرًا صريحًا، أو مصدرًا مؤوّلًا، أو بعض الأسماء الأخرى غير المصادر كالإشارة، والمشتقات، وبعض الظروف، والأسماء الملازمة للإضافة، وما يرد من دخول عناصر التعليل على أسماء الأعيان فإنّ بنيته التحتيّة العميقة تفسّر بأسماء الأحداث؛ لأنّ أسماء الأعيان لا يصحّ وقوعها علّة؛ لعدم اشتغالها على الحدث.
2. سار البحث على طريقة الأصوليين في تقسيمه لعناصر التعليل الاسميّة إلى: عناصر صريحة في أداء معنى التعليل، وعناصر مؤولة توجي به، وتشير إليه من دون ذكره بعنصر من العناصر الصريحة، وثالثة: تشعر بالتعليل من خلال السياق والحدث الواقع فيها.
3. أوضح البحث أنّ التعليل في النصّ القرآني يُراد به تبين الغرض من إيقاع الفعل، أو سبب وقوعه، ونعني بالفعل: الأمر الذي يستدعي تعليلًا، والتعليل على قسمين: تعليل بالغرض، وتعليل بالسبب، إذ يُعلّل الفعل بأن يُذكر المُراد من إيقاعه والباعث له في التعليل بالغرض، ويُعلّل بذكر المؤثر والمسبب له في التعليل بالسبب.
4. أكّد البحث أنّ التعليل بالمصدر المنصوب مفعولًا لأجله أصل في بابيه، وما قاله النحاة من أنّ: أصله أن يؤدّى بـ (لام التعليل) ثمّ انتصب على حذفها قول تنقصه الدقة العلمية؛ لأنّه لا يستند إلى وثائق لغوية تُثبت صدق رأيهم، والراجح أنّ التعبير بالمصدر المنصوب لا يكون إلا حيث يُراد التعبير عن معنى العلّة مجرّدًا من أيّ ظلال دلالية أخرى سوى التكتيف على جانب الحدث المُفاد من المصدر مجرّدًا.

5. وقف البحث على بعض المصادر التي أجاز فيها مفسرو القرآن الكريم، ومعرّبه أكثر من وجه، فتبيّن أنّه لا يجوز فيها إلا وجه واحد استناداً إلى ما قدّمه الباحثون اللسانيون في علم النص من إيضاح الفرق بين الربط والارتباط، وبما ذكره الأقدمون من أنّ القرآن الكريم يُفسّر بعضه بعضاً.
6. قصر البحث التراكيب المؤولة التي تُشير إلى التعليل دون ذكرها صريحة على: (كي، والفعل بعدها)، و(أن، والفعل)، و(أن، واسمها وخبرها)، و(ما، والفعل)، وبيّن أنّ ثمة تفسيريّن دلّالين لـ(أن) تبعاً لمدخلها فهي: بمعنى: (اللام) من حيث الغرض العام إن كان مدخولها فعلاً ماضياً، وبمعنى: (لئلاً) إن كان مدخولها فعلاً مضارعاً.
- أما (أن) فقد أوثرت في تراكيبها؛ لأنّها نبّهت على التعليل في قالب من التوكيد للجملة التي يطلبها المخاطب ويتردّد فيها.
- وتبيّن أن استعمال المصدر المؤول من: (ما والفعل)؛ لدلالة التعليل لا بدّ فيه من تقدير حرف سبب مناسب بخلاف التعليل بالمصدر المؤول من: (أن والفعل)، فالتعليل ظاهر من غير حاجة إلى ذكر حرف السبب في الأغلب الأعم.
7. أوضح البحث أنّ التعليل بالمصادر المؤولة لا بد فيه من تقدير حرف تعليل مناسب قبلها قد لا نحتاج إلى ذكره مع (أن والفعل) في الأغلب، في حين لا يفيد المصدر من: (ما والفعل) تعليلًا إلاّ بذكر حرف مناسب، وأنّ المعنى في التعليل يختلف بين استعمال: (ما)، و(أن) بحسب السياق.
8. بيّن البحث أن هناك من القواعد النحوية التي أطلقها بعض النحاة ليست مسلماً بها، ولا يُقبل بها كلفة ومن ذلك: ما ذهب إليه المالقي من أنّ حذف حرف الجر وتقديره مع (أن والفعل بعدها) أمر مطّرد، وقد أوضح البحث عدم صحّة ذلك؛ لوجود الكثير من التراكيب اللغوية التي لا يستقيم معناها عند تقدير بنيتها التحتية، أو العميقة بأنّها على حذف (لام التعليل).
9. أكّد البحث أن هناك ألفاظاً أخرى غير المصادر الصريحة، والمؤولة تفيد معنى التعليل في التراكيب اللغوية الواردة بها، ومنها: اسم الإشارة، والمشتقات، وبعض الظروف، والأسماء الملازمة للإضافة منها: (حيث، وإذ، ...)، والمعول عليه في بيان الدلالة التعليلية في ذلك كله هو: السياق الذي ترد فيه.

وبعد... فهذا ما أمكنني الوصول إليه في هذا الموضوع، وهو جهد المقل، وحسبي أنني حاولتُ قدر استطاعتي الوصول إلى الغرض، وأسأل الله التوفيق والسداد وهو من وراء القصد.

## قائمة مصادر البحث ومراجعته:

- أولاً: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- ثانياً: الكتب المخطوطة، و المطبوعة، والرسائل والأبحاث العملية:
- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ليحيى أحمد، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر)، وزارة الإعلام الكويت، 1989م.
  - الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، حققه: عصام فارس الحرساني، وخرّج أحاديثه: محمد أبو صعيلىك، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت، 1419هـ/1998م.
  - أدوات التعليل في النحو العربي جمعاً ودراسة لمحمد مصباح أحمد، بحث منشور بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الطبعة الأولى، بني سويف، العدد الثاني، 2009م.
  - ارتشاف الضرب لأبي حيّان، تحقيق: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1418هـ/1998م.
  - الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبد المعين المّلّوحي، الطبعة الثانية، دمشق، 1401هـ/1981م.
  - أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية لعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 1428هـ/2007م.
  - أسلوب التعليل في اللغة العربية لأحمد خضير عباس، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 1999م.
  - أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية) ليونس عبد مرزوك الجنابي، دار المدار الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2004م.
  - إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، دار الأوزاعي للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت - لبنان، 1406هـ/1986م.
  - إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتاب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1409هـ/1988م.
  - أمالي السهيلي للسهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة الطبعة الأولى، القاهرة، 1390هـ/1970م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري، قدم له، ووضع هوامشه، وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1418هـ/1998م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، شرح وتقديم، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، (د، ط)، بيروت - لبنان، 1418هـ/1998م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، بيروت، 1420هـ/1999م.
- البحر المحيط لأبي حيّان، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، 1411هـ/1990م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، قدم له، وعلق عليه، وخرّج أحاديثه: مصطفى عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1428هـ/2007م.
- البيان في روائع القرآن لتمام حسّان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1420هـ/2000م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، ضبط وتعليق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم ابن أبي الأرقم للطباعة، والنشر، والتوزيع، (د، ط)، بيروت - لبنان، 1421هـ/2000م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، 1407هـ/1987م.
- التحرير والتنوير لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، (د، ط)، (د، ت).
- التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية لهادي نهر، مطبعة الارشاد، (د، ط)، بغداد، 1987م.
- التطور النحوي للغة العربية لبراجشتر آسر، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1423هـ/2003م.
- التعليل في القرآن الكريم دراسة نحوية لسعيد محمد عبدالله، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1421هـ.
- التعليل في اللغة العربية لهادي نهر، بحث منشور في مجلة آداب المستنصرية، تُصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية ببغداد العدد الخامس عشر، 1407هـ/1987م.

- تفسير تنوير الأذهان من روح البيان، البروسوي، تحقيق: محمد علي الصابوني، الدار الوطنية، (د،ط)، بغداد، 1410هـ/1990م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1427هـ/2006م.
- الجنى الداني للمراي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1413هـ/1992م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب للدسوقي، ضبطه، وصحّحه، ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1421هـ/2000م.
- حاشية السيد الشريف زين الدين أبي الحسن الحسيني للجرجاني، المطبوعة على حاشية تفسير الكشاف للزمخشري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، مصر، 1392هـ/1972م.
- حاشية الملوي على شرح المكودي لأحمد بن عبد الفتاح بن عمر الملوي الأزهرى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثالثة، مصر، 1954م.
- حيث بين ثبات قواعد اللغة العربية وتطور صور الاستعمال لعودة خليل عودة، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد الرابع والعشرون، العادان: (الأول، والثاني)، 2008 م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د،ط)، 1371هـ/1952م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، (د، ط) القاهرة، (د، ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق، وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وجاد مخلوف جاد، وزكريا عبد المجيد النوتي - قدّم له: أحمد محمد صيرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1414هـ/1994م.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، شرحه وعلّق عليه ووضع فهرسه: محمد ألتنجي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1425هـ/2005م.
- ديوان امرؤ القيس، اعتنى به، وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1427هـ/2006م.

- ديوان بشر بن أبي خازم، قدّم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1415هـ/1994م.
- ديوان الحطيئة، اعتنى به، وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1423هـ/2003م.
- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتعليق: حنّا نصر الحّيّ، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1411هـ/1991م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: سعيد صالح مصطفى زعيمة، دار ابن خلدون، (د، ت) .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1415هـ/1994م.
- شرح الأشموني للأشموني، قدّم له، ووضع هوامشه، وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1419هـ/1998م.
- شرح ألفية ابن معطي لابن الخبّاز، مخطوط مصوّر بدار الكتب المصرية، رقم: 1823.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د، م)، الطبعة الثانية (د، ت).
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1410هـ/1990م.
- شرح التصريح لخالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د، ت).
- شرح الدماميني على مغني اللبيب للدماميني، صحّحه، وعلّق عليه: أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1428هـ/2007م.
- شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الأستربادي، تصحيح، وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثانية، بنغازي، 1996م.
- شرح المفصل لابن يعيش، قدّم له، ووضع هوامشه، وفهارسه: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1422هـ/2001م .
- شواهد التوضيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، بيروت، 1403هـ/1983م .

- صحيح البخاري للبخاري، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، دمشق - بيروت، 1423هـ/2002م .
- الصناعتين للعسكري، طبع برخصة نضارة المعارف الجلييلة، مطبعة محمود بك الأستانة، الطبعة الأولى، 1320هـ .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 1392هـ/1973م.
- الطراز للعلوي، دار الكتب الخديوية، مطبعة المقتطف، (د، ط)، مصر، 1332هـ/1914م.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للجمل، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، (د، ت) .
- الفلسفة نشأة وتطوراً لمحمد بدر الدين الصاوي، دار الفكر، الطبعة الرابعة، بيروت، 1393هـ/1973م.
- قواعد النقد الأدبي للأسل أبر كرمي، ترجمة: عوض محمد، دار الشؤون الثقافية، الطبعة الثانية، بغداد، 1989م .
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت، (د، ت).
- كتاب اللامات للهروي، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، الكويت، 1400هـ/1980م.
- الكشف للزمخشري، شرح، وضبط: يوسف الحمادي، دار مصر للطباعة، سعيد جوده السحار وشركاه، (د، ط)، (د، ت) .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل العلجوني، مكتبة القدس، والمقابلة على نسخة دار الكتب المصرية، 1351هـ.
- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوي، تحقيق: محمد حسن عواد، دار عمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1426هـ/2005م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت، 2000م.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتأم حسان، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، القاهرة، 1427هـ/2006م.
- مجلة نقابة المحامين في شهور (نيسان، أيار - حزيران) للعرموطي، وآخرون، العددان: (الرابع، والسادس)، عمان - الأردن، 2005م.
- المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق: المجلس العلمي، (د، ط)، فاس، 1395هـ/1975م.

- المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي، تحقيق: يحيى مُراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1424هـ/2002م.
- المساعد لابن هشام، تحقيق: محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية، جامعة أم القرى، 1422هـ/2001م.
- المطالع السعيدة للسيوطي، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، (د، ط)، بغداد، 1977م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، 1405هـ/1985م.
- معاني القرآن للفرّاء، الجزء الأول تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجّار، والجزء الثاني تحقيق: محمد علي النجّار، والجزء الثالث تحقيق: عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار السرور، (د، ط)، 1955م.
- معاني النحو لفاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، (د، ط)، الأردن، 1420هـ/2000م.
- معترك الأقران للسيوطي، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي، (د، ط)، (د، م)، 1392هـ/1973م.
- معجم القراءات القرآنية لأحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1997م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، قدّم له، ووضع حواشيه، وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعته: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1418هـ/1998م.
- مفاتيح الغيب المشهور بالتفسير الكبير للرازي، دار الفكر، الطبعة الأولى، لبنان - بيروت، 1401هـ/1981م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: بحر كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة بالعراق، دار الرشيد، 1982م.
- المقتضب للمبرّد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، (د، ط)، بيروت، 1382هـ/1963م.

- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية لمصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، (د، ط)، 1997م .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والصور للباقعي، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، (د، ط)، بيروت، 1415هـ/1995م .
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، (د، ط)، القاهرة، 1421هـ/2001م.

## THE JUSTIFICATION WITH NOUNS IN ARABIC BETWEEN THE STRUCTURE AND THE CONNOTATION

### (AN APPLIED ANALYTICAL STUDY OF SAMPLES FROM THE HOLY QURAN)

Ibtesam Abdulkarim Ramadan Amer

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, University of Omar Al-Mukhtar, Al-Beida

#### Abstract:

The research aims to examine how the Arabic language employs nouns for reasoning, revealing the semantic secrets behind the compositional diversity of that formulas and applying that to the Quranic text. The analytical and interpretation approach for those syntactic and semantic rules was used to achieve the article goals. The findings revealed that the nouns used for reasoning either be an explicit source, an authoritative source, or some other nouns such as the demonstrative nouns, derivatives, some adverbs, and the nouns that accompany the addition. Justification by using explicit source "Mansoob" on causation is the origin. Besides, what the grammarians have said that the original justification is using "لام التعليل" and then be accusative on its omission is not accurate because it is not based on linguistic documents prove their opinion. Most likely, the description by the accusative infinitive is not employed except when it expresses the meaning of abstract justification without any other semantics. In addition, the study found that there are authoritative sources that refer to reasoning (justification) without mentioning it clearly which are (كي) and the verb after it, (ما،)، (أن، والفعل)، (أن، واسمها وخبرها)، (ما،)، (أن، والفعل)، (أن، والفعل) and there are two interpretations for أن والفعل according to what it comes after it which means (لأن) for the general reason if it what comes after it is a past verb, and means (لأن) if what comes after it is a present verb.

**Keywords:** the explanation of nouns, the explicit source, the authoritative source